وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

انعكاسات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطالبتين:

بروان نادية

بلهور آمال

إشراف الأستاذة :

بوريدح صورایة

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ: عمورة عاشور	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة : بوريدح صورایة	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا
الأستاذ : كعواش محمد	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية :2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل نسأله عزوجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة .

نشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا البحث المتواضع الذي لم يكن ليتم لولا وقوف العديد من الأشخاص الذين نكن لهم فائق عبارات التقدير والاحترام نذكر منهم الأستاذة المشرفة "بوريدح صوراية " التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة ، نتمنى لها التقدم والاحترام وجزاها الله عنا جزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة و إلى كل جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية على المعلومات التي أفادونا بها خلال مرحلة دراستنا الجامعية.

كما نشكر من أمدنا بالأمل ومهدنا لنا طريق العمل ، وشجعنا على المضي قدما لتحقيق ما نصبو إليه ،الأهل و بالأخص الوالدين الكريمين ،الأصدقاء ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء أسمى عبارات الشكر والتقدير .

الشكر

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة .....أ-و

الفصل الأول : مدخل للسياسة المالية

تمهيد **8**

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية **9**

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية 9

المطلب الثاني : التطور التاريخي للسياسة المالية 10

المطلب الثالث : العوامل المحددة للسياسة المالية 14

المطلب الرابع : أهداف السياسة المالية 15

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية **17**

المطلب الأول : النفقات العامة 17

المطلب الثاني :ماهية الإيرادات العامة 20

المطلب الثالث : الموازنة العامة 25

المطلب الرابع : آلية عمل السياسة المالية 29

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية **32**

المطلب الأول : العوامل السياسية 32

المطلب الثاني : العوامل الإدارية 33

المطلب الثالث : أثر النظام الاقتصادي 34

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد 42

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر **43**

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 43

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 46

المطلب الثالث : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 50

المبحث الثاني : أساسيات حول المناخ الاستثماري 56

المطلب الأول : تعريف مناخ الاستثمار 56

المطلب الثاني : محددات المناخ الاستثماري 56

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري 59

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين المزايا والسلبيات **66**

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 66

المطلب الثاني : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر 67

المطلب الثالث : سلبيات الاستثمار الأجنبي 69

خلاصة الفصل 71

الفصل الثالث : علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تمهيد 73

المبحث الأول : واقع السياسة المالية في الجزائر **74**

المطلب الأول : سياسة الانفاق العام في الجزائر 74

المطلب الثاني : الإيرادات العامة في الجزائر 85

المطلب الثالث : الموازنة العامة في الجزائر 95

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **97**

المطلب الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر 98

المطلب الثاني : التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر 102

المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 109

المبحث الثالث : آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر **115**

المطلب الأول : السياسة الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر 115

المطلب الثاني : السياسة الإنفاقية والاستثمار الأجنبي المباشر 118

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار في الجزائر 124

خلاصة الفصل 129

الخاتمة 131

قائمة المراجع 135

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	55
02	عوامل جذب وطرد الاستثمار الأجنبي المباشر	59
03	تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطرة	60
04	رتبة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنتي 2014-2015	63
05	محددات مؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار	64
06	وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2016	65
07	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية	76
08	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات	78
09	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	79
10	تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2015)	80
11	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	82
12	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	83
13	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	84
14	الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية التقديرية للدولة لسنة 2016	87
15	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	88
16	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	91
17	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني	91
18	توزيع ناتج الرسم بالنسبة لنشاطات الإنتاج	91
19	مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في إيرادات الموازنة خلال الفترة (2000-2015)	93
20	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	96
21	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)	99
22	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2007-2014)	99

23	بيانات حجم السوق في الجزائر خلال الفترة 1996-2012	100
24	تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2004-2014)	101
25	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000 -2014)	110
26	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين 2003-2015	112
27	مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2015)	113
28	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002-2015)	114
29	تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	118
30	تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	120
31	تطور نفقات التجهيز و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	122

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تقسيمات النفقات العامة على أساس المعيار الاقتصادي	18
02	أنواع الإيرادات العامة	23
03	آلية عمل السياسة المالية التوسعية	30
04	آلية عمل السياسة المالية الانكماشية	31
05	مكونات مؤشر التنافسية العالمي حسب مراحل التنمية	61
06	تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2015)	81
07	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2015) بالمليار دج	97
08	أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2003-2015	111
09	أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي	113
10	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	115
11	تطور معدل الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	119
12	تطور معدل نمو نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	121
13	تطور معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	123

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي والواقع الاقتصادي خير دليل على ذلك ،حيث تبنت العديد من الدول سياسات وإجراءات تصب كلها في الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية، لما لها من أهمية بالغة في تطور اقتصادياتها ، وذلك عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها توفير مناخ استثماري ملائم، وتعد السياسة المالية من بين الأدوات التي تستخدمها الدول لجذب هذه الاستثمارات رغم أن دورها في الاقتصاد كان محايد في وقت سابق إلى أن ظهرت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م إضافة إلى إسهامات الاقتصادي كينز الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا هاما في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

وفي هذا الإطار، قامت معظم الدول على حد سواء ، ومن بينها الجزائر بسن العديد من التشريعات التي تصبو من خلالها إلى تقديم جملة من التحفيزات، مع إزالة مختلف القيود والعراقيل التي تقف حاجزا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره تبرز لنا مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما هي انعكاسات السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

وفي محاولة للإلمام بأهم جوانب هذه الإشكالية ،نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هي ملامح السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ؟

2- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

3- ماهي العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات وهي بمثابة منطلقات أساسية والمتمثلة في:

1 -السياسة المالية في الجزائر تعتمد على الجباية البترولية.

2 -عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تذبذبا خلال سنوات الدراسة.

3 -توجد علاقة ضعيفة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

- التعرف على أدوات السياسة المالية ، ومدى فعاليتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر .

- توضيح أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- احتياجات الاقتصاد الجزائري للمزيد من الإجراءات و التحفيزات من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي.

أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة في :

- التعرف على السياسة المالية ، و التطرق إلى أدواتها .

- التعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر .

- كشف العراقيل التي تقف حاجزا أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .

- معرفة مدى مساهمة السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي .

أسباب اختيار الموضوع :

تأتي مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- كون الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا (نقود ومالية دولية).

- الرغبة في معرفة مدى الاستفادة من الاستثمارات المباشرة في الجزائر.

- أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يندرج ضمن المواضيع الحساسة والأساسية الذي يعتبر كبديل للمحروقات .

المنهج المستخدم

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل وتسليط الضوء على محتوياته، وبالتالي الإجابة على التساؤلات وبغية اختبار صحة الفرضيات اشتملت منهجية الدراسة على منهجين، الوصفي والتحليلي من خلالهما سنحاول الوصول إلى الأهداف المسطرة في الدراسة ، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تسليط الضوء على الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال بيانات وأرقام تم صياغتها في شكل جداول وأشكال والتي تعطي الدراسة مزيدا من الفهم والإثراء .

حدود الدراسة

يقتصر بحثنا على دراسة وتقييم حالة الجزائر، وفيما يخص الفترة الزمنية محل الدراسة فهي الفترة الممتدة من (2014/2000).

صعوبات الدراسة

عند قيامنا بإعداد البحث وجمع المعلومات صادفتنا مجموعة من الصعوبات بالخصوص ما تعلق منها بالجانب التطبيقي من خلال وجود تضارب في البيانات والإحصائيات الخاصة بتطور الإيرادات والنفقات العامة التي تصدرها الهيئات المحلية ، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية .

الدراسات السابقة

من خلال إعدادنا لهذا البحث سجلنا بعض الدراسات التي كان لها صلة بالموضوع، وهذه أبرزها :

1 -دراسة مصباح بقاسم بعنوان "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2006**" ، جامعة الجزائر، وتناولت هذه الدراسة، مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات التنمية المستدامة،بالإضافة إلى واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وماهو دوره في التنمية المستديمة ؟ وتوصل إلى النتائج التالية:

– يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة.

– توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر .

– تتمتع الجزائر بمؤهلات وعناصر تنافسية يمكنها أن تجعل منها بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع مواصلة الإصلاحات المختلفة التي باشرتها الدولة .

2– دراسة سالكي سعاد بعنوان "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة بعض دول المغرب العربي–**، جامعة تلمسان، الجزائر،2010–2011 وتناولت هذه الدراسة، السياسة المالية، مفهومها، أدواتها و علاقتها بالمتغيرات الأخرى، الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة بعض دول المغرب العربي(الجزائر، تونس) ، وفي هذا الصدد تم طرح الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– هناك علاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار لا بد من التوصل إلى نسجها ، فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب يمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها .

– السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب.

3– دراسة أريا الله محمد بعنوان"**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010–2011**"، وتناولت هذه الدراسة، أبعاد وحدود السياسة المالية، الاستثمار وعلاقته بالسياسة المالية، بالإضافة إلى اتجاهات السياسة المالية والاستثمار في الجزائر، بطرح الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب واستقرار الاستثمار في الجزائر؟ وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– لم تؤدى الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار رقم 93–12إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ولا إلى ترقية الاستثمار المحلي الخاص.

– لزيادة الاستثمار الخاص في الجزائر لا بد من إصلاح عدة جوانب من بينها الإصلاحات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، وكذلك زيادة وتعزيز الجانب الأمني وزيادة شفافية القوانين المتعلقة بالاستثمار وإصلاح النظام البنكي وتحديثه لكي يتماشى والتطورات الحديثة من ناحية الخدمة البنكية.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة ، باختلاف فترة الدراسة و الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة.

هيكل الدراسة :

للإلمام بمختلف جوانب إشكالية الدراسة ،قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

–**الفصل الأول:**"مدخل للسياسة المالية "

وينقسم إلى ثلاثة مباحث ،تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السياسة المالية من حيث مفهومها وتطورها التاريخي ،ثم التطرق إلى العوامل المحددة لها وأهدافها، بينما يناقش المبحث الثاني أدوات السياسة المالية ،وآلية عملها ،أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى العوامل المؤثرة على السياسة المالية.

– **الفصل الثاني:**" الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر"

وينقسم إلى ثلاث مباحث ، وجاء ضمن المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تضمن تعاريف الاستثمار الأجنبي حسب بعض الهيئات الدولية ،وخصائصه وأهميته ، بالإضافة إلى أشكال الاستثمار الأجنبي ،ثم النظريات المفسرة لجدوى ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المبحث الثاني فتضمن أساسيات حول المناخ الاستثماري، وتم التطرق فيه إلى التعرف بمناخ الاستثمار بصفة عامة وكذا معرفة محدداته وبعض أنواعها، ثم مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري الذي تضمن المؤشرات الدولية ،وكذا المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية ،في حين خصصنا المبحث الثالث لتقييم الاستثمار الأجنبي،وذلك من خلال التطرق إلى دوافعه بالنسبة للمستثمر الأجنبي وكذا الدولة المضيفة، ثم التطرق إلى كل من إيجابياته وسلبياته.

-**الفصل الثالث :**"علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014" ،وتم من خلاله توضيح كل من واقع السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،حيث تضمن العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ، والسياسة الإنفاقية والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى، بالإضافة إلى معوقات الاستثمار في الجزائر، لنختم في الأخير هذه الدراسة بعرض أهم النتائج المتوصل إليها وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة.

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى حيث تتميز بأنها ذات تأثير كبير غلى النشاط الاقتصادي، إذ أنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية و لهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها ، ومما لاشك فيه أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية .

ومن هذا المنطلق تم معالجة هذا الفصل عبر المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على السياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي أضحى الاعتماد عليها ضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، حيث اقترن مفهومها بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية التي سطرتها وتسعى للوصول إليها ، ومن خلال هذا المبحث نستعرض مفهوم السياسة المالية وتطورها ، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها وأهدافها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل و التحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها، ومن خلال هذا المطلب نتطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأهميتها.

الفرع الأول : تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعريفات ، نستعرض بعضا منها فيما يلي :

التعريف الأول:

تعرف السياسة المالية بأنها" استخدام الحكومة للإيرادات العامة، والإنفاق الحكومي أو العام، لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية، خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي و علاج التضخم والكساد(الانكماش)."[1]

التعريف الثاني:

كما تعرف أيضا " بأنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير ، التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة ."[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** "، ط1 ، مجموعة النيل العربية ، 2003 ، ص44.

[2] محمد صالح الجلال، " **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (2003/1990)**- "،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004-2005 ، ص65.

التعريف الثالث:

" هي برنامج تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوب فيها ، و تجنب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع ".[1]

من خلال التعاريف السابقة ، نستخلص أن السياسة المالية هي برنامج يستخدم من قبل الحكومة للتأثير في الوضع الاقتصادي ، بما يحقق التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي .

الفرع الثاني : أهمية السياسة المالية

يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على :[2]

- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية ؛
- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي، فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ؛
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب ؛
- التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية .

المطلب الثاني : التطور التاريخي للسياسة المالية

مرت السياسة المالية في تطورها بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، نستعرض هذه المراحل فيما يلي :

---

[1] ونادي رشيد ، "**آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية** "، مجلة أبحاث اقتصادية ، العدد التاسع ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر ، جوان 2011 ، ص111.

[2] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ،"**مبادئ المالية العامة**"، ط1 ، دار المسيرة ، عمان : الأردن ،2007 ،ص220 .

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي(التقليدي)

يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر و يتحدد في أداء الخدمات الأساسية، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تمارسه الدولة في المجتمع و حصر وظائفها في الدفاع و الأمن الداخلي . [1] وبناءا على ذلك فقد أشادوا بأهمية و ضرورة الحد من الإنفاق العام و تحديده وإبقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حياديا ، و الحرص على تحقيق التوازن المالي ،[2] وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية .

وقد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة ، على ضمان سير المرافق العامة و أصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، ورفض الكلاسيك اللجوء إلى العجز الموازني أو القروض لتغطية النفقات العادية إلا في الحالات الاستثنائية ، مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن ، لأن العجز الموازني يخصص لنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة ويؤدي إلى حدوث تضخم . ويعني الفائض في الموازنة لدى الكلاسيك أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه .[3]

ويمكن القول أن أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في النقاط التالية :[4]

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر ؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة ؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

[1] عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة** "، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص44.

[2] الشيخ أحمد ولد الشيباني، "**فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة ، جامعة سطيف ، الجزائر ،2012-2013 ، ص29.

[3] أريا لله محمد ، "**السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار** "، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 /2011 ، ص10.

[4] حامد عبد المجيد دراز ، "**السياسات المالية** "، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2004،ص26.

الفرع الثاني : السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على نظام المذهب الحر لانتقادات عديدة هزت أسسه ، نتيجة تعاقب الأزمات عليه وهناك عدة عوامل أدت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور السياسة المالية من محايدة إلى متدخلة ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:[1]

أولا : الأزمات الاقتصادية : تعد أزمة الكساد الكبير التي حدث في الثلاثينات "1929 –1933" وما نجم عنها من آثار سلبية مست جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر ، وقد بينت تلك الأزمة أن النشاط الفردي وحده غير قادر على ضمان التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وأنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيقه.

ثانيا : التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي : أدى التطور الذي لحق بالمجتمعات من نمو الوعي القومي إلى التدخل المتزايد للدولة وتضخم ميزانيات الحكومات بسبب الحروب الكبيرة وتفشي الديمقراطية والمبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى القوة التي حصلت عليها النقابات العمالية .

ثالثا : التطور التكنولوجي: نظرا للتطور التكنولوجي المذهل الذي لحق بعض القطاعات كان لا بد للدولة من التدخل لتنفيذ استثمارات ضخمة مثل المستشفيات والمدارس وغيرها، وهي جد مكلفة ولا تدر عائدا مباشرا يغطي نفقاتها.

رابعا : الثورة الكينزية : تتمثل في أفكار الاقتصادي الانجليزي " جون مينارد كينز " في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود " الذي صدر عام 1936 ، وانتقد قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المكافئ له ، بحيث أثبث إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، كما أوضح " كينز" خرافة اليد الخفية ، وأكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، لأن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب ، وما دام الأمر كذلك فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا من الأفراد فالدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع وقد أدى انتشار الكساد الكبير إلى تلاشي أفكار الكلاسيك وتبين عدم حدوث

[1] هشام مصطفى الجمل ،" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)** "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ، ص ص56 ،57.

التوازن آليا، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الأمر الذي جعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا من أجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام السياسة المالية ، وقد أعطت هذه التغيرات معنى واسعا للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها ، وكان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مواجهة الكساد ومحاربته، وبالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها.[1]

و نتيجة لهذا التطور في الفكر وما صاحبه من توسع في نشاط الدولة ، بحيث أصبح تدخلها في النشاط الاقتصادي أمرا مقبولا و أصبح لزاما عليها القيام بخدمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى قيامها بوظائفها الأساسية ، وفيما يلي نوضح أهم ملامح المالية العامة :[2]

– انتقاد الحياد المالي للدولة و أصبح مطلوبا و ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار و ضمان استمرار التنمية؛

– رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، واستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

ونظرا للتطور الذي لحق بالسياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية ، ظهرت سياستان هما السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية ، وقد طبقت هاتان السياستان في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي ، وسنوضح هاتين السياستين فيما يلي :[3]

– **السياسة المالية المحضرة** : تم تطبيق هذه السياسة في الفترة الممتدة ما بين 1933 م و 1937 م،ومفادها أن تتوسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية و المحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة على نطاق

[1] اريا لله محمد ، "**مرجع سبق ذكره** "، ص11 .

[2] سالكي سعاد، "**دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض بلدان المغرب العربي –**"مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص10.

[3] هشام مصطفى الجمل، "**مرجع سبق ذكره** "، ص58.

واسع ، بحيث تمول هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة و الغرض من هذه النفقات هو دفع عجلة الاقتصاد القومي إلى النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية و هي سياسة علاج مؤقت ولا تشكل سياسة دورية طويلة الأجل .

- **السياسة المالية المعوضة** : تم تطبيق هذه السياسة بدءا من سنة 1937 م، و قد جاءت نتيجة لعدم كفاية السياسة المالية المحضرة في مسايرة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي ، ويقصد بها تلك السياسة التي تعمل على مسايرة التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية ، ففي حالة الانكماش تتوسع في الإنفاق وتقلص الضرائب ، وفي حالة التضخم تخفض الإنفاق العام وترفع الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية المحضرة تقتصر على الحالة الانكماشية فقط وتعمل على ضخ الأموال من أجل إنعاش الاقتصاد، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في كلا الحالتين الانكماشية والتضخمية .

المطلب الثالث : العوامل المحددة للسياسة المالية

تتحدد السياسة المالية بناء على عدة عوامل نوجزها فيما يلي :[1]

- **مستوى الوعي الضريبي في البلد و وجود جهاز إداري كفء:** يتم تحصيل الضرائب فضلا عن الطاقة الضريبية للدولة على الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الضريبي من جهة أخرى.

ويقصد بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه ، و عدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه من ضرائب تجاه مجتمعه.

أما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب فالمقصود به أن يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات) وتنتهي بالربط و التحصيل ، كل هذا يسهم إسهاما كبيرا في توسع المجال أمام واضعي السياسة المالية لتخطيط الأهداف العامة المنشودة .

[1] حربي محمد موسى عريقات ،" **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** "، ط1 ، دار وائل ، عمان : الأردن ، 2006 ، ص186 .

ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري دور كبير في الحد من التهرب الضريبي من جهة، وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

- **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها** : تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات العامة كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف أنواعها وتقسيماتها ، حيث أن لهذه المؤسسات دور هام في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه ، إذ يجب على واضعي السياسة المالية مراعاة كفاءة هذه المؤسسات في اختيار السياسات الملائمة ، فإذا كانت النفقات التي تخصص لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف ، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة و نزاهتها .
- **وجود سوق مالي متطور** : من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين يؤدي إلى تحديد و وضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية ، و لا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي.[1]
- **وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:** إن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز ، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي و كفاءته.[2]

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية

تعتبر أهداف السياسة المالية انعكاس لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي :[3]

[1] ارياالله محمد ، "**مرجع سبق ذكره** "،ص8.

[2] اسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، "**مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)** "، ط1 ، دار وائل ، عمان :الأردن ،2004 ، ص195 .

[3] محمد فوزى أبو السعود ، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي** "،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ،ص182 – 184.

- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد** : وذلك يسمح بتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام لتمويل برامج الإنفاق العامة المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان الاستخدام الأمثل و الجيد لهذه الموارد .
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مواجهة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي ، والمحافظة على استقراره عند المستوى المرغوب.
- **تحقيق النمو الاقتصادي** : من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي، أي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي الذي يعتبر كمقياس للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين.
- **تحقيق التوظيف الكامل** : أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من قبل حكومات الدول المختلفة بعد أزمة الكساد الكبير في فترة الثلاثينات من القرن الماضي ،فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج المشكلة ، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا ، أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل و تسهيل شروط الائتمان ، مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال و يزداد الطلب على العمالة و كذا مستوى الدخل القومي الحقيقي .
- **تحقيق العدالة الاجتماعية** : تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها. فمثلا تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية و تخفيضها على الطبقات الفقيرة ،أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية و القطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة ،التعليم وغيرها . والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء و أصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر ، كما يمكن للدولة أن تقدم المساعدات للعاطلين عن العمل وكذلك للمسنين ، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة .[1]

ولتحقيق أهدف السياسة المالية تستخدم الدولة عدة أدوات سنتطرق إليها في المبحث الثاني.

[1] هيفاء غدير، **"السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"**، الهيئة العامة السورية للكتاب ، سوريا ، 2010 ،ص 23.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

إن الدولة في سعيها لتخطيط سياستها المالية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع لابد أن تستخدم أدوات السياسة المالية، فنجاح الدولة في تحقيق دورها في النشاط الاقتصادي يستلزم تكامل وتناسق الأدوات المالية فيما بينها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى هذه الأدوات و آلية عملها.

المطلب الأول: النفقات العامة

مع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تتطور دائما بصفة مستمرة نظرية النفقات العامة من حيث تعريفها، وتحديد أنواعها وآثارها، ومن هذا المنطلق يتم معالجة النفقات العامة فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

النفقة العامة هي " مبلغ تنجز إنفاقه سلطة عامة بهدف إشباع حاجة عامة".[1]

كما تعرف النفقة على أنها"مبلغ من المال يصدر عن الدولة و عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[2]

من خلال التعريفين السابقين تبرز أركان النفقة العامة فيما يلي :[3]

- النفقة مبلغ نقدي؛
- تصدر عن الدولة أو عن شخص معنوي عام؛
- تحقق المنفعة العامة ، فلا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة.

الفرع الثاني : تقسيم النفقات العامة

تختلف المعايير المعتمدة في تصنيف النفقات العامة تزامنا مع اتساع دور الدولة، أما المعيار المعتمد عليه في هذا التصنيف هو المعيار الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**" ، ط1، دار المناهج ،عمان : الأردن ،2005، ص 33.

[2] خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، "**أسس المالية العامة** "، ط2 ، دار وائل ، عمان : الأردن ،2005 ، ص171.

[3] بن نواز بومدين ، "**النفقات العامة على التعليم**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص15.

- حديث نسبيا؛
- أكثر شيوعا واستخداما؛
- معيار حركي ومتطور مع تبدل الظروف الاقتصادية.

وجاء ضمن هذا المعيار عدة تقسيمات للنفقات العامة كما يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : تقسيمات النفقات العامة على أساس المعيار الاقتصادي

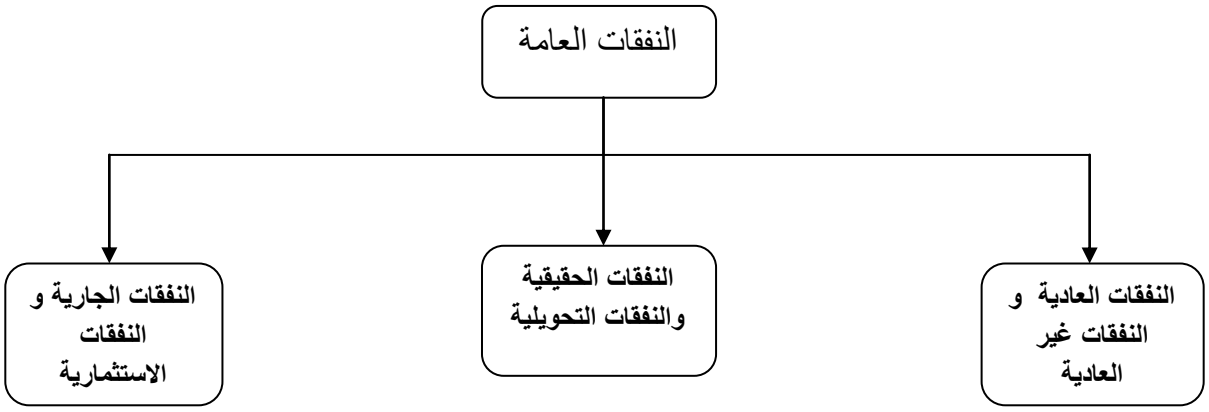

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخنشالي ، " مرجع سبق ذكره"، ص35.

أولا : النفقات العادية والنفقات غير العادية

يقصد بالنفقات العادية تلك التي تتكرر سنويا مثل رواتب الموظفين و نفقات صيانة الطرق والإدارة العامة...الخ، والمقصود هنا تكرار نوعها في كل الميزانية حتى لو اختلف مقدارها.

أما النفقات غير العادية فيقصد بها النفقات التي لا تتكرر بشكل منتظم ودوري كل سنة، ومثال ذلك نفقات إنشاء سد أو بناء جسر أو نفقات حرب...الخ.[1]

ثانيا : النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة كالإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع...الخ.

[1] سعيد علي محمد العبيدي ، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ط1 ، دار دجلة ، عمان : الأردن ،2011، ص 61.

أما النفقات التحويلية فتنفقها الدولة دون مقابل ، دون الحصول على أية سلعة أو خدمة ، والهدف من هذه النفقات هو إعادة توزيع الثروة أو المداخيل ، بحيث تأخذ المال من المكلفين بالضرائب مثلا لتوزعه على البعض الآخر بدون أي مقابل ، وتشمل هذه النفقات المساعدات الاجتماعية المختلفة ، الضمان الاجتماعي ، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة...الخ.[1]

ثالثا : النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية

تشير النفقات الجارية إلى جميع نفقات الدولة التي تتكرر سنويا بصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة ومثال ذلك مرتبات موظفي الدولة ونفقات الصيانة وفوائد الدين والإعانات.

أما النفقات الاستثمارية فهي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال الثابت، أي تسعى إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء الهياكل القاعدية للمجتمع (شق الطرق وبناء الموانئ والسدود ومحطات الكهرباء).[2]

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي في مجموعه عن طريق تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية .

أولا : أثر النفقات العامة على الأسعار والتشغيل : تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه ، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول غالبية المجتمع ، وقد تقدم إعانات للمنتجين وهذا قد يحول دون تسريح العمال ، وقد تؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية عندما تتجه الدولة نحو فك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق الضرورية الأمر الذي يخلق فرص عمل لأبناء تلك المنطقة ، كما أن النفقات التحويلية تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج، منحة المسنين...) وعليه يقبلون على العمل أينما كان.[3]

[1] حسين عواضة ،عبد الرؤوف قطيش ، "**المالية العامة**"، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت : لبنان،2013، ص343.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد الطيف الخنشالي ،" **مرجع سبق ذكره** "،ص 39.

[3] اعمر يحياوي ،" **مساهة في دراسة المالية العامة**"، دار الهومة ، الجزائر ،2005، ص ص 86-88.

ثانيا : أ ثر النفقات العامة على الناتج القومي : يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال وهذا يتوقف على درجة مرونة الجهاز ا لإنتاجي ، فإذا كان هذا الأخير مرن فإن الأثر سيكون ايجابيا أما إذا حدث العكس فإن الأثر سيكون سلبي.[1]

ثالثا : أثر النفقات العامة على الادخار القومي : عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ، ومن ثم يؤثر سلبا على الاستثمار والإنتاج ، إضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات فإن الأثر سيكون سلبيا على الادخار القومي والعكس صحيح.[2]

المطلب الثاني: ماهية الإيرادات العامة

من أجل قيام الدولة بوظائفها المختلفة والمتعلقة بإشباع الحاجات العامة يجب أن يكون لديها الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة وتحصل على هذه الموارد من عدة مصادر.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموعة المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[3]

الفرع الثاني : أنواع الإيرادات العامة

تقسم إيرادات الدولة إلى قسمين :

أولا : الإيرادات العادية : وهي مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب والرسوم و الدومين.

1 **الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها " اقتطاع نقدي ونهائي دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة و جماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات الإقليمية العامة".[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي**" ، ط1 ، مجموعة النيل العربية ، مصر،2003 ،ص 60.

[2] بوزيان عبد الباسط ، "**دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2007،ص 78.

[3] محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 115.

[4]Raymond Muzerllec،"**Finance Publique**" ، sirey،15 éme édition،paris،2009،p:547.

على ضوء هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص الضريبة وهي:[1]

- اقتطاع نقدي إجباري، فالفرد لا يعتبر حرا في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة؛
- تدفع بصفة نهائية حيث لا يستطيع الفرد استردادها أو المطالبة باسترجاعها مهما كانت الظروف؛
- تفرض دون مقابل فالمكلف بها يدفعها دون أن ينتفع بها ومساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

2 **الرسم** : يعتبر الرسم من بين الإيرادات العامة للدولة ، حيث تحصل عليه من الأفراد مقابل انتفاعهم بخدمة معينة تؤديها لهم، ومثال على ذلك رسوم الالتحاق بالجامعات أو الرسوم القضائية التي يدفعها المواطن حينما يطالب بحقوقه أمام القضاء...الخ.[2]

يتميز الرسم بالخصائص التالية :[3]

- الرسم ذو طبيعة نقدية ويدفع بصفة اختيارية ، بمعنى إن الفرد لا يكون ملزما بدفعه كالضريبة وإنما يحدث هذا الإلزام حين يطلب الخدمة التي تفرض رسما؛
- الحصول مقابل تلك الخدم ة على منفعة، وفي هذا يختلف الرسم عن الضريبة نظرا لأن هذه الأخيرة تدفع بدون مقابل.

3 **الدومين** : يقصد بالدومين كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة ، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين وفقا لمعيار النفع إلى الدومين العام والخاص.

أ- **الدومين العام** : يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى ملكية عامة وتخصص للنفع العام كالطرق، الموانئ والمطارات ...الخ.

وفي العادة لاتفرض الدولة رسما للانتفاع به إلا في حالات خاصة بهدف تنظيم هذا الانتفاع وبذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.[4]

ب-**الدومين الخاص** : هو عبارة عن الأموال و الممتلكات التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر إيرادا.

---

[1] خبابة عبد الله ،"**أساسيات في اقتصاديات المالية العامة**" ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2009،ص ص132،133.

[2] زينب حسين عوض الله ، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية ، مصر ،1998، ص112.

[3] علي زغدود ، "**المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2005 ، ص 225.

[4] سوزي عدلي ناشر، "**أساسيات المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر ،2009،ص 91.

ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع وهي :[1]

- **الدومين العقاري** : يتشكل أساسا من الأراضي الزراعية والغابات وهو ما يعرف بالدومين التقليدي حيث كان يشكل المورد الأساسي لإيرادات الدولة.
- **الدومين الصناعي والتجاري:** تتكون موارد هذا الدومين مما تملكه الدولة من مشروعات صناعية وتجارية، وقد تقوم الدولة بإدارة هذا الدومين إما بشكل مباشر من قبلها أو عن طريق أحد مرافقها، أو أن تمنح امتياز أو ترخيص لإحدى الشركات الخاصة بأن تقوم ببيع البضائع أو الخدمات لأجل معين.
- **الدومين المالي** : يقصد به الأوراق المالية التي تملكها الدولة من الأسهم والسندات والتي تدر أرباحا وفوائد تدخل ضمن أملاك الدولة.

ثانيا : الإيرادات غير العادية : وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظم ة ، ويطلق عليها أحيانا بالإيرادات الاستثنائية ومثالها القروض والإصدار النقدي والإعانات.

1 **القرض العام** : هو مبلغ من المال تستدينه ا لدولة أو أي شخص معنوي عام، من الأفراد أو الأشخاص الخاصة أو العامة أو الأجنبية أو من الدول الأخرى ، والمؤسسات الدولية ، مع التعهد برده وبدفع فائدة عنه وذلك وفقا لشروط عقد القرض.[2]

2 **الإصدار النقدي** : تلجأ الحكومة إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العادية عن تغطية ذلك ، وهذا بخلق كمية إضافية من النقود الورقية تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تغطية العجز ، وتستند في ذلك إلى مالها من سلطة السيادة التي تعطيها الحق لإصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إبراء الديون.[3]

3 **المنح والإعانات الأجنبية** : قد تتلقى بعض الحكومات وخاصة دول العالم الثالث من حين لآخر بعض المنح و الإعانات من الدول الأجنبية ، والتي تتخذ أشكالا متعددة فقد تكون نقدية في صورة

[1] محمد الصغير بعلي ،يسرى أبو العلاء ، "**المالية العامة**" ، دار العلوم ،الجزائر ، 2003،ص ص 56،57.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان ، " **مقدمة في الاقتصاد العام** "، الدار الجامعية ، مصر ، بدون سنة نشر ، ص397.

[3] دلال بن سمينة ، "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،الجزائر ، 2013،ص143.

عملات قابلة للتحويل أو عينية في صورة سلع استهلاكية وإنتاجية ، وقد تأتي المنحة في صورة خدمات عن طريق تقديم خبرات وخدمات للدولة الممنوحة.[1]

والشكل التالي يوضح تقسيمات الإيرادات :

الشكل رقم 02 : تقسيمات الإيرادات العامة

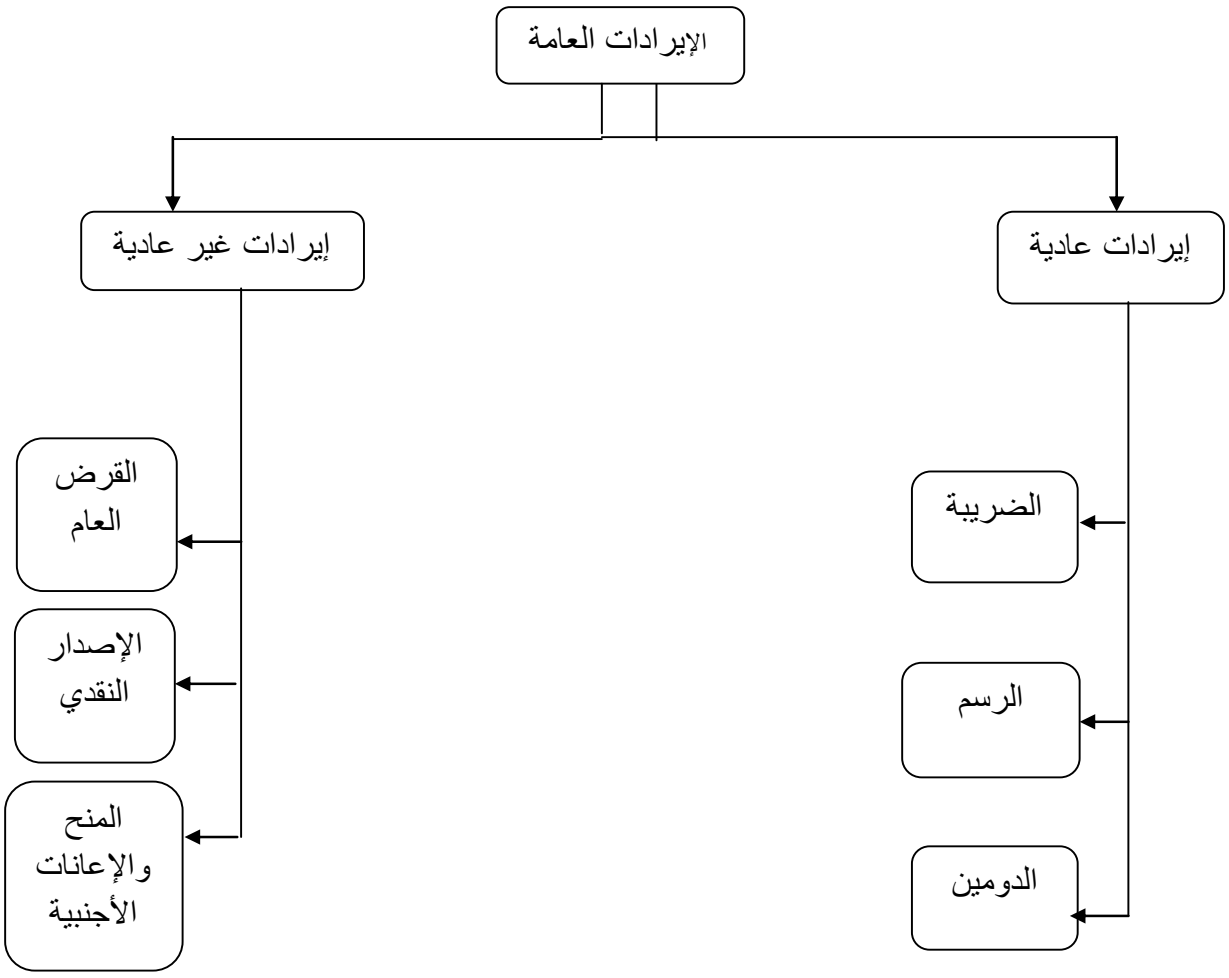

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات السابقة.

[1] حامد عبد المجيد دراز ، " **مبادئ الاقتصاد العام** " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص117.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب

باعتبار الضريبة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي، فإنه يتعين معرفة آثارها الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب نذكر بعضا منها :[1]

أولا : أثر الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي : إذا فرضت الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي للمكلف ذو الدخل المحدود ،فإن ذالك سيؤدي به إلى التخفيض من استهلاكه للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ،أما ذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار ،إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار.

ثانيا : أثر الضريبة في تحفيز الإنتاج : يمكن للضرائب أن تؤثر سلبا على قدرة الأفراد على العمل بحيث تخفض من قدراتهم الإنتاجية ، وذالك في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الأفراد من جزء من الدخل ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وهذا بدوره يؤثر على قدرة الأفراد على العمل وفي ميلهم نحوه وبالتالي الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية.

ثالثا : أثر الضريبة في توجيه الاستثمار : عندما يتم فرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض، أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر.

كما أنه في الدول النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الاستثمار نتيجة قلة رؤوس الأموال المتوفرة فيها ، تستخدم الضريبة كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الخارجية فالإعفاء الدائم أو المؤقت لأرباح رؤوس الأموال الأجنبية سوف يشجع المؤسسات والأفراد من خارج الدولة على الاستثمار في مثل هذه الدولة وبطبيعة الحال سوف تنعكس هذه الاستثمارات على زيادة الإنتاج الوطني.

[1] سالكي سعاد، " **مرجع سبق ذكره** "، ص ص38،39.

المطلب الثالث :الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وكيفية توزيعها.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف الموازنة العامة، خصائصها، وأهميتها:

أولا : تعريف الموازنة العامة : تعرف الموازنة العامة على أنها خطة تتضمن تقرير نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالبا السنة ويتم هذا التقرير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية.[1]

ثانيا : خصائص الموازنة العامة: على ضوء هذا التعريف يمكن ذكر خصائص الموازنة العامة في النقاط التالية:[2]

- وثيقة رسمية لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة وهي بذلك تمثل اعترافا علنيا ومحددا من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة؛
- وثيقة تشريعية لا تتضمن جميع خواص القانون ، بل هي سند أو برنامج والحقيقة أن الموازنة العامة تتألف من قانون الموازنة وبه تقرير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية ومن جداول إجمالية وتفصيلية ملحقة به وفيها تفصيل الإيرادات المقدرة و الاعتمادات المرصودة للنفقات؛
- خطة مرنة، إذ يفترض فيها أن تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغيرات قد تحدث أثناء السنة المالية التي تغطيها ، مما يزيد من احتمال نجاحها في تحقيق أهدافها؛
- تستند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات.

ثالثا : أهمية الموازنة العامة: تظهر أهمية الموازنة العامة من حيث:[3]

- **أهميتها السياسية** : إن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة ، وأن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان يعني تمتع الشعب

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري ، طاهر موسى الجنابي ،"**إدارة الموازنات العامة**"، دار زهران ،عمان :الأردن ، 2000،ص12.

[2] لعمارة جمال ، "**أساسيات الموازنة العامة للدولة**"، ط1 ، دار الفجر ، مصر ،2004، ص ص 43-46.

[3] محمد طاقة ،هدى الفراوي ،"**اقتصاديات المالية العامة**" ، ط1 ، دار المسيرة ،عمان:الأردن ،2007،ص ص171،172.

بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية و موارد مالية فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع.

يستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة إجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين.

- **أهميتها الاقتصادية** : للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي ، وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية ، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

أما في حالة التضخم تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

كما تعكس الموازنة العامة فلسفة النظام وذلك من خلال نفقاتها وإيراداتها ، فاتساع نفقات القطاع العام يشير إلى توسع دور الدولة في الاقتصاد ، وأن ازدياد نسبة مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العامة يعكس توجه الدولة إلى إتباع سياسة الاقتصاد الموجه.

أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محدود ونسبة مساهمة الإيرادات العامة كبيرة ، فهذا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتوجه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق.

- **أهميتها الاجتماعية** : إن أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي ، حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات الماء وإيصال الكهرباء...وغيرها من الخدمات.

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة

تخضع الموازنة العامة لمجموعة من القواعد و المبادئ العامة والتي تتمثل في :

- **مبدأ سنوية الموازنة** : يقصد بهذا المبدأ أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة ، وهذا ما يؤدي إلى موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة.[1]
- **مبدأ وحدة الموازنة** : إن هذا المبدأ يحتم إثبات نفقات الدولة وإيراداتها في صك واحد، وعلى هذا الأساس مهما تنوعت مصادر الإيرادات والنفقات فلا يكون للدولة الواحدة سوى ميزانية واحدة.[2]
- **مبدأ عمومية الموازنة العامة:** يعني إظهار كافة الإيرادات و كافة النفقات مهما كان حجمها، بحيث يتضح جليا جميع عناصر الإيرادات والنفقات دون أن تتم مقاصة بينهما.
- **مبدأ عدم التخصيص:** يعني عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة، فمثلا لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها.[3]
- **مبدأ توازن الموازنة العامة:** تواجه الموازنة إحدى الحالات التالية:[4]
  - **فائض الموازنة:** تحدث عندما يكون حجم الإيراد العام من الضرائب وغيرها يفوق حجم النفقات العامة، ونادرا ما تحدث هذه الحالة في الاقتصاديات النامية.
  - **عجز الموازنة** : تحدث عندما يكون حجم النفقات العامة يفوق الإيرادات العامة ، وعادة ما تلجأ الدول إلى الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي لسد العجز في الموازنة وتمثل هذه الحالة معظم الاقتصاديات النامية .
  - **توازن الموازنة:** وهي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة، ويشير هذا المبدأ إلى حسن استخدام المال العام، وكضمان للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة.

---

[1] خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، "**مرجع سبق ذكره** "،ص282.

[2] فوزي عطوي ،"**المالية العامة**" ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت:لبنان ، 2003، ص334 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص 261.

[4] نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات** " ، ط1 ، دار الحامد ، عمان : الأردن ،2006،ص 301.

الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة

يقصد بدورة الموازنة مختلف المراحل التي تمر بها الموازنة من إعداد وتنفيذ ومراقبة وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية، وتتمثل هذه المراحل في :[1]

أولا : إعداد واعتماد الموازنة : يقصد بمرحلة الإعداد تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير وهنا يجب التزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا تتفاجىء الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت .

والاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الموازنة والتحضير لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية،نظرا لما تتمتع به من إمكانيات ووسائل تسمح لها بذلك ، وهي القادرة على تحديد الاحتياجات التي يطلبها المجتمع.

تبدأ عملية الإعداد من القاعدة إلى القمة ، فتبدأ بالوحدات وتنتهي بالوز ارات التي ترفعها إلى وزارة المالية حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة الموازنة المرفوعة إليها للتأكد من صحة التقديرات وكذلك صحة الأسس التي بنيت عليها تلك التقديرات ، ثم تعد الموازنة العامة للدولة ويتم عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص جانب النفقات والإيرادات وما يترتب على ذلك من فرض ضرائب جديدة أو إنشاء قروض عامة وقد يعتمد مشروع الموازنة على ما هو عليه أو تدخل عليه ما تراه مناسبا من تعديلات.

ثانيا : تنفيذ الميزانية : تتولى السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ ، حيث أن التنفيذ الفعلي يمثل الإيرادات والنفقات الفعلية التي تتم خلال السنة المالية ، وما ورد بها من إيرادات ونفقات تمت بطريقة التقدير وتتمثل في :

1 **خطأ في تقدير الإيرادات:** في مرحلة التنفيذ قد يحدث عدم تطابق الإيرادات المحصلة فعلا مع الإيرادات الواردة في الموازنة العامة لنفس السنة وقد يحدث الآتي:

- **نقص الإيراد الفعلي عن المقدر** : وهذا في حالة وجود خطأ في التقديرات ، ومعنى ذلك هو عدم كفاية الإيرادات لتنفيذ خطة الدولة ومشروعاتها ، فتلجأ الحكومة إلى تغطية العجز عن طريق زيادة سعر الضريبة القائمة أو فرض ضرائب جديدة أو الاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي.

[1] خبابة عبد الله ،" **مرجع سبق ذكره** "، ص ص 264-268.

- **زيادة الإيراد الفعلي عن المقدر** : قد تحدث أخطاء في تقدير الإيرادات ، بحيث ينتج عنها زيادة في الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المقدرة ، وينتج عن ذلك زيادة في الإيرادات دون استخدام ، فتضاف هذه الزيادة إلى الحساب المالي الاحتياطي ويتم هذا في الحساب الختامي للدولة.

2- **خطأ في تقدير النفقات** : قد يحدث خطأ في تقدير النفقات يكتشف وقت التنفيذ ، بحيث يقل الاعتماد المخصص لباب معين عن النفقات الفعلية ، وفي هذه الحالة تلجأ السلطة المختصة من خلال وزارة المالية إلى السلطة التشريعية لموافقتها على اعتماد إضافي لتغطية هذا العجز وبشروط معقدة .

ومن هنا يتضح مدى أهمية التزام الدقة في التقدير، لما يترتب عنه من أخطاء التقدير من نتائج معقدة لحلها بالإضافة إلى عرقلة تنفيذ خطة الدولة.

1- **مراقبة تنفيذ الميزانية** : والمقصود بها هو أن يتم الإنفاق بالشكل الذي صادق عليه البرلمان باعتباره الممول الأعلى للدولة ، وقد تكون مراقبة تنفيذ الميزانية سابقة على التنفيذ أو لاحقة له ، فمن مزايا النوع الأول منع وقوع الخطأ ، والرقابة على تنفيذ الميزانية قد تكون رقابة إدارية أو رقابة سياسية أو رقابة الأجهزة المستقلة وذلك فضلا عن الرقابة السابقة على تنفيذ الميزانية و الرقابة اللاحقة على ذلك.

- **الرقابة الإدارية:** تقوم بها الحكومة على نفسها وهي تتضمن كيفية تنفيذ الميزانية ، إدارة الأموال العامة ، وتتناول هذه الرقابة عمليات التحميل والصرف وذلك للتحقق من مطابقة أوامر الصرف للقواعد المالية المقررة في الميزانية.
- **الرقابة السياسية:** تتحقق هذه الرقابة عن طريق إلزام الحكومة بتقديم حساب ختامي في نهاية السنة المالية للبرلمان ، يبين فيه ما تم جبايته فعلا من إيرادات وما تم صرفه من نفقات ومطابقة هذا لما ورد في الميزانية.
- **رقابة الأجهزة المستقلة:** تقوم بعض الدول بإنشاء أجهزة مستقلة مهمتها الرقابة على تنفيذ الميزانية، ومراقبة كل التصرفات المالية بهدف المحافظة على المال العام.

المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية

تختلف آلية عمل السياسة المالية حسب الظرف الاقتصادي من حالة الكساد إلى حالة التضخم ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

1 حالة الكساد : لمعالجة الكساد تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية : [1]

- زيادة في مستوى الإنفاق الحكومي وبالتالي الدفع بعجلة النمو الاقتصادي ، فتزيد مداخيل الأفراد الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها وتوظيف العمال ومن ثم التخفيف من حدة البطالة ؛
- التخفيض في معدلات الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية ، وهنا يزيد الدخل والميل نحو الاستثمار وبالتالي ضخ أموال في الاقتصاد وتوفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد؛
- استخدام مزيد من الإنفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

والشكل التالي يوضح آلية عمل السياسة المالية التوسعية

الشكل رقم 03 : آلية عمل السياسة المالية التوسعية

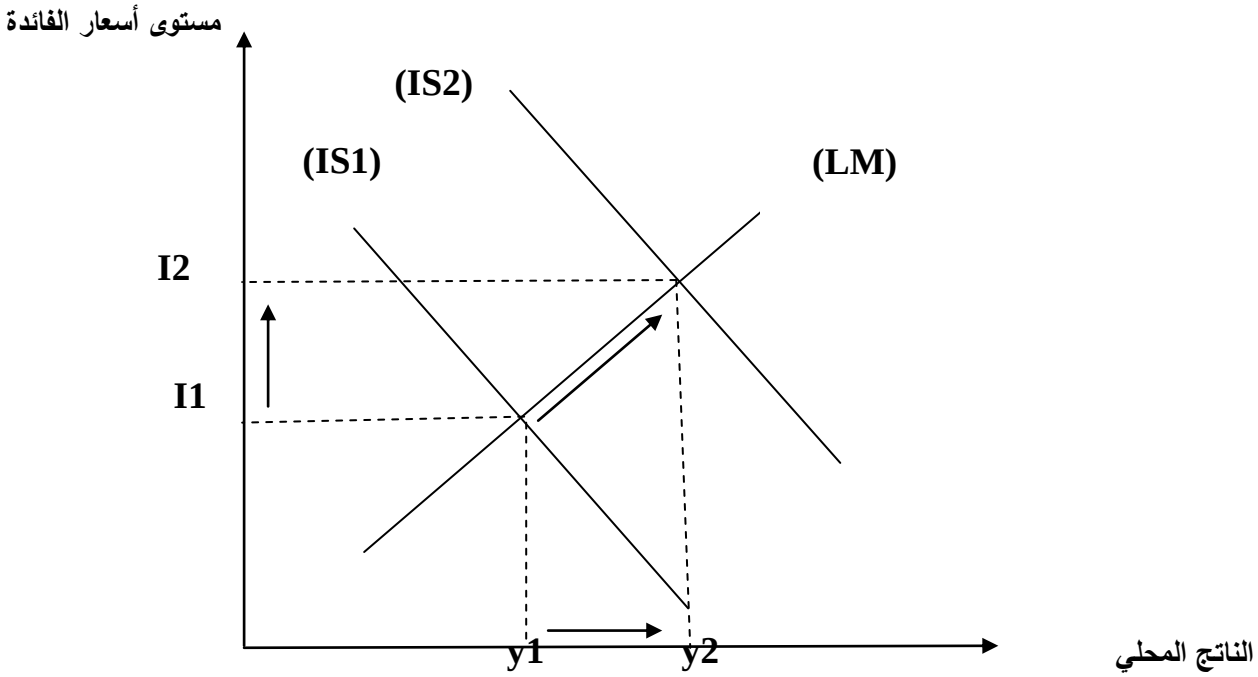

المصدر: محمد فوزي أبو السعود ، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2014 ،ص260.

[1] خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، ط5، دار وائل ، عمان : الأردن ، 2002،ص327.

عند اتباع سياسة مالية توسعية يرتفع معدل الفائدة من i1 إلى i2،وينتقل المنحنى (IS) من اليسار إلى اليمين من (IS1)إلى (IS2)، تاركا زيادة في الناتج المحلي.

2 **حالة التضخم** : لمعالجة التضخم تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية ، حيث تسعى إلى اتخاذ أحد الإجراءين التاليين أو كلاهما :[1]

- تخفيض مستوى الإنفاق العام ، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل وبالتالي خفض الطلب الكلي؛
- رفع مستوى الضرائب الأمر الذي يعمل على تخفيض الطلب الاستهلاكي للأفراد ، ومن ثم الطلب الكلي.

والشكل التالي يوضح آلية عمل السياسة المالية الانكماشية

الشكل رقم 04 : آلية عمل السياسة المالية الانكماشية

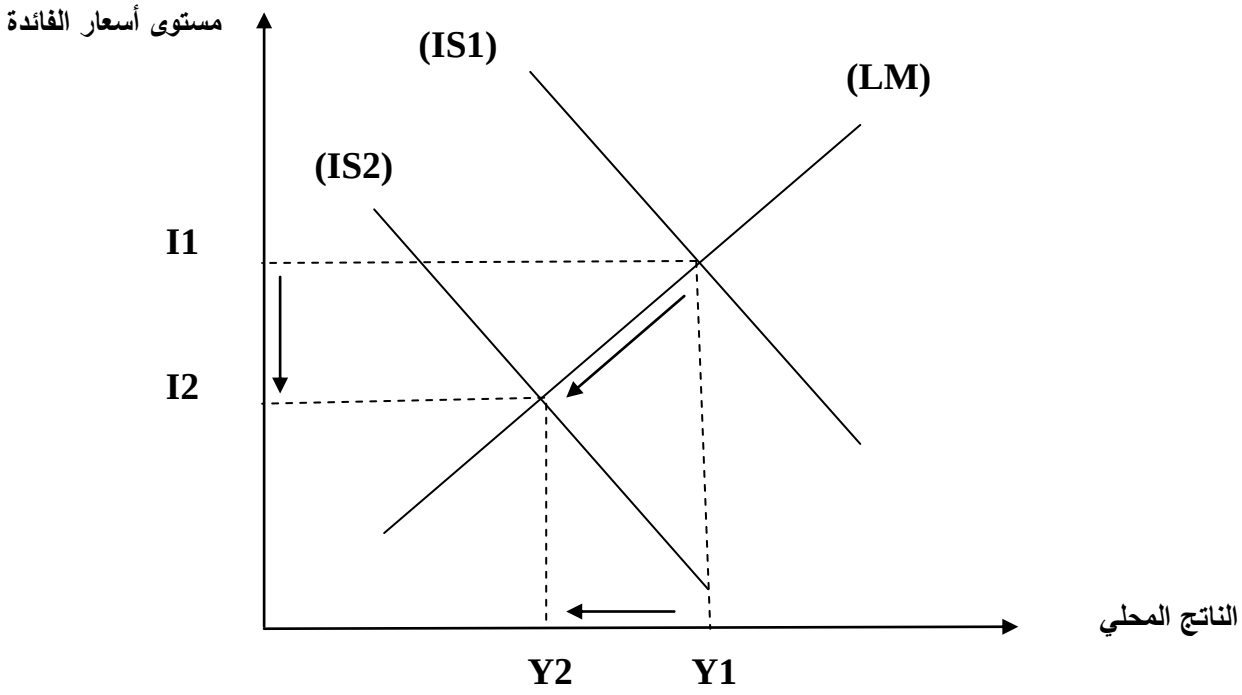

المصدر: هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، "**أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** " ، ط 1 ،دار الفكر،عمان : الأردن ، 2000،ص206.

عند اتباع سياسة مالية انكماشية، ينخفض معدل الفائدة من i1 إلى i2 ،حيث ينتقل المنحنى (IS)من اليمين إلى اليسار من (IS1) إلى(IS2)، تاركا انخفاضا في الناتج المحلي.

[1] أحمد الأشقر ، "**الاقتصاد الكلي**" ، ط1 ، دار الثقافة ، عمان : الأردن ، 2007 ،ص190.

ولا شك أن آلية عمل السياسة المالية تتأثر بعدة عوامل سنتطرق إليها في المبحث الثالث.

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تعرف المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية و الاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة ، هناك عوامل عديدة تؤثر في السياسة المالية ، منها ما يؤثر إيجابا ومنها ما يؤثر سلبا ، ولهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى العوامل السياسية والإدارية، وأثر النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: العوامل السياسية

اختلف دور السياسة المالية في الوقت الراهن عنه في الماضي، حيث كانت خلال السنوات الماضية هي المسئولة عن إمداد الدولة بالأموال لنفقاتها، أما في الحاضر فقد أصبحت هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها ، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية فيما يلي:[1]

الفرع الأول: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

ينظر لهذا التأثير من ناحيتين ، فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة ، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد ، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة .

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية ، فإن هذه الأخيرة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات ،وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة كما يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية فظهور الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية

[1] درواسي مسعود ، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005-2006 ، ص ص65،66.

من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الحروب عادة ما تترك خلفها آثار مالية مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير ... الخ بالإضافة إلى ذلك نجد أن الاضطرابات الاجتماعية هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية فهي تؤدي إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي ،

وتظهر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية في الوقت الحالي أثناء الحملات الانتخابية ، وقد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين منها كما يكون تنفيذ أي برنامج سياسي عن طريق نفقات جديدة.

الفرع الثاني : التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الموازنة هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هنا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية، كما توجد علاقة بين الموازنة والبرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان و أحيانا أخرى عامل لاندثاره.

وفي الأخير يمكن القول أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي.

المطلب الثاني : العوامل الإدارية

يعتبر الجانب الضريبي من أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجانب الإداري ، وهناك تأثير متبادل بينهما وذلك على النحو التالي :[1]

الفرع الأول : تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة ، لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المؤسسات والمنشآت العامة يكون مصدرا لموارد مالية هامة لما يفرض على المؤسسة من ضرائب مختلفة ، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وعليه مع غياب الأنشطة من الصعب فرض ضرائب هامة.

ثانيا : تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

إن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية يستمد الدعم من السلطة المالية الممنوحة له ، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة

[1] "**المرجع السابق**"، ص ص67 –69.

لها ، ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.

ونخلص في الأخير أن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية.

المطلب الثالث :أثر النظام الاقتصادي

تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي ، لذلك ينبغي أن تتسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله ، لذلك سنحاول أن نقف على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية فيما يلي:[1]

الفرع الأول: السياسة المالية في النظام الرأسمالي

كان النظام الاشتراكي في بداية نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد ، حيث يقتصر دورها على الوظائف التي حددتها هذه النظرية إيراداتها ونفقاتها قليلة ، وأن تكون السياسة المالية محايدة ، ومن جهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة ، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يعتمد على الإيرادات الخاصة.

وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة ، حيث لم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك ، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر ، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة ، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور إيجاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة ، أي أنها

[1] " **المرجع السابق**"، ص ص69، 70.

أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ، ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

وبصفة عامة فإن الضريبة تعتبر أداة هامة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة.

الفرع الثاني: السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تتخذ المجتمعات الاشتراكية من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها، ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني، كما تتولى السلطات مسؤولية الموائمة بين الموارد المالية والبشرية ، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لفروع الاقتصاد الاشتراكي ، وبهذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر ايجابية ولها دور أكثر أهمية ، وذلك لأن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص وهذا ما يبرر أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي

مما سبق نستخلص أن السياسة المالية في الدول الاشتراكية تتميز بالخصائص التالية :[1]

- القطاع العام هو المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وليس الضرائب لأن ملكية وسائل الإنتاج للدولة؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية، وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

[1] طارق الحاج، "**المالية العامة** "، ط1، دار صفاء، عمان: الأردن، 2009، ص34.

إن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تلاشت تدريجيا في الوقت الحالي ، ويمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص ، قد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل و الإفلاس اللذان أصابه ، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية في معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه حاليا إلى نظام اقتصاد السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي .

الفرع الثالث: أثر درجة النمو الاقتصادي

تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصادياتها ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية كما يلي :[1]

أولا : السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي، وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية، ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له الاقتصاد القومي من مشاكل واختلالات .

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات ، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار في حالات الكساد والبطالة في هذه الدول يتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية معطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل ، في حين نجد في حالة الحروب والانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية .

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم ، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام ، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتغير تبعا للدورات الاقتصادية المختلفة فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي

[1] زويش سمية ،" **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزئر (2000-2004)**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المال والبنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ،2015/2014 ، ص ص 34،35.

على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة ، أصبح لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجنيه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى ، وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة العامة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تجنبا لحدوث تضخم نقدي .

وقد بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة ، وآثار الدورات الاقتصادية ، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي ، و ركز لحل مشاكل البطالة والكساد على زيادة الطلب عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل و الاستهلاك ، وأظهر اقتصاديون آخرين بعد كينز أن تناقضه يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار ، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك ، كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ، وعليه يكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل .

وبصفة عامة يمكننا القول أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الادخار الخاص ، ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ، ومحاولة سد أي فجوة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد ، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة .

ثانيا : السياسة المالية في الدول النامية

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ، ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي :[1]

- تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني ، مساهمة القطاع الصناعي بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني ، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية ، مما أدى إلى التبعية للخارج ، انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية ...الخ.
- بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة ، وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاءة والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما ، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة نتيجة ضعف الموارد المالية الضريبية ، بسبب سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى ، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز . وبما أن بناء جهاز إنتاجي قوي يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد ، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد من أن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان .

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية ،هذا هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث أن جزء من النجاح في بناء المجتمع اقتصاديا يعود بالدرجة الأولى، إلى مدى فعالية السياسة المالية في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها .

[1] سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، "**فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(2014/2000)**-" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2013-2014، ص25 .

وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف عن تلك التي تسود الدول الصناعية المتقدمة . ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لتقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد وتكمن أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية ، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات التي تفترض تقدمها ، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغير سعر الفائدة مثلا، إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية كهدف أساسي للسياسة المالية في البلدان النامية، كما تهدف إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة ومستوى الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتقديم الإعفاءات الضريبية لتشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في إحداث التنمية الاقتصادية ، ولها دور كبير في السيطرة على التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نستخلص أن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي بأدوات السياسة المالية والتي تتمثل في النفقات والإيرادات والميزانية العامة ، وقد تطورت السياسة المالية بدءا بالدور المحايد في إطار ما تضمنته النظرية الكلاسيكية ، وصولا إلى السياسة المالية المتدخلة في إطار النظرية الكينزية ، وأصبحت تمارس دورا هاما و إيجابيا في الاقتصاد من خلال تحقيق الأهداف العامة تماشيا مع أوضاع المجتمع وطبيعة نظامه الاقتصادي والاجتماعي ، وتبين لنا أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية ومن بينها عوامل سياسية وعوامل إدارية و أثر النظام الاقتصادي.

كما تعتبر السياسة المالية من السياسات التي تؤثر على عدة ظواهر اقتصادية و التي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: أساسيات حول المناخ الاستثماري

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين المزايا والسلبيات

تمهيد

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم الموارد المالية، التي تراهن عليها دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي أكد على أهميتها وإيجاد مفهوم واضح ودقيق لها ، والوصول إلى أهم أشكالها التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منها ، ومما لا شك فيه أن لكل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة دوافع مختلفة لاجتذابه نظرا لما له من مزايا .

ومن هذا المنطلق تم معالجة هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : أساسيات حول المناخ الاستثماري

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين المزايا والسلبيات

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل ، حيث زاد اهتمام الدول بجذبه ، نتيجة للدور الهام الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل ، وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية ، فما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وما هي النظريات المفسرة له ؟

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين مصادر التمويل الخارجي ، تلجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي و عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات المطلوبة ، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ، خصائصه ، و أهميته .

الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر نستعرض بعضا منها فيما يلي :

التعريف الأول :

يعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) ، على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) ، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ."[1]

التعريف الثاني:

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيعرفه بأنه :" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) ، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة

[1] silviocontessi and Ariel weinberger **, foreign direct investement , productivity , and country** grouth : Anoverview , federal reserve banck of ST , march/april 2009 , p63.

المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله و الرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا ."[1]

التعريف الثالث:

كما تعرفه منظمة التجارة العالمية بأنة :"الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم)، بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات."[2]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن :

- انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى ، والذي يكون في شكل عيني منقول والمتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الإنتاج؛
- سيطرة المستثمر الأجنبي على النشاط من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية للمشروع، حيث يمكن للمستثمر القيام بمهام الرقابة والإشراف على أمواله وإدارة مشروعاته الاستثمارية.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص من بينها ما يلي :[3]

- هو استثمار منتج، فهو بالضرورة استخدام أمثل للموارد المستخدمة إذ أن المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية،إلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و البدائل المتاحة ؛
- المساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية من خلال الوفرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي يحققها ؛
- يعتبر وسيلة لخلق مناصب الشغل ، وتوسيع نطاق السوق المحلية ، كما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، إضافة إلى دعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال الاستثمار في صناعة التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ؛

---

[1] حسن كريم حمزة ، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي** "، ط1 ، دار صفاء ، عمان :الأردن ، 2011 ، ص ص69،70 .

[2] يوسف مسعداي، "**تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** "، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الثالث ، الجزائر ، جوان 2008 ، ص163 .

[3] ماجد أحمد عطاالله ، "**إدارة الاستثمار** "، ط1 ، دار أسامة ، عمان : الأردن ، 2011 ، ص ص103 ،104 .

- يتميز بالتغير نتيجة لتحركاته بحثا عن الربح و الفائدة ، بحيث ينتقل إلى الأماكن التي تتوفر فيها التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة ؛
- يختلف عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية ، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه ؛
- يتجه إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم؛
- يعتبر من أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل ، لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية .[1]

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الثمانينيات باعتباره أهم الوسائل التمويلية الدولية للأسباب التالية : [2]

- تفاقم أزمة الديون الخارجية سنة 1982 ، وما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها ، الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروض ؛
- حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في اختلاف نظرتها إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من النظرة العدائية باعتبارها نوعا من التدخل في الاقتصاد القومي إلى تشجيع تلك الاستثمارات في سد فجوة الادخار والاستثمار ، و العوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية ...الخ ؛
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغيرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق وفتح أسواقها على العالم ، مما ترتب عليها التخلص من بعض القيود التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها .

---

[1] كريمة فرحي، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر والجزائر**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، جمعة الجزائر، الجزائر ،2012-2013، ص159.

[2] جابر فهمي عمران، "**الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية** "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2013 ، ص ص10،11.

و لهذه الأسباب تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ فترة الثمانينات وحتى الآن ، و أصبح يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر والدولة المضيفة له ، بالنسبة للمستثمر فإن الفوائد المتوقعة تتمثل في مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل ، الاقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول وتنويع النشاط الإنتاجي.[1]

أما بالنسبة للدول النامية هناك العديد من الاعتبارات التي جعلت من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها، وتتمثل فيما يلي :[2]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لإمداد الدول بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول ، وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، وتشمل هذه الأصول رأس المال ، التكنولوجيا ، و المهارات الإدارية ...الخ ؛
- مساهمة التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات ؛
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة و من ثم ارتفاع عوائد الملكية ، وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات ؛
- المساهمة في خلق مناصب الشغل، ورفع إنتاجيته و بالتالي الحد من مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الكلي أو الجزئي للمشروع، و يأخذ أحد الأشكال التالية:

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

1 **تعريفه:** الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع.[3]

---

[1] رضا عبد السلام ، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** " ، ط1 ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص ص 86،87.

[2] أميرة حسب الله محمد ،" **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية : مصر ،2004-2005 ، ص2.

[3] كريمة قويدري ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص22 .

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية :[1]

– الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛

– الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

– قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة ، قد تؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك ؛

– لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع.[2]

2 – مزايا وعيوب الاستثمار المشترك:

أ– المزايا :

أ–1 – بالنسبة للدول المضيفة :

من حيث المزايا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل السوق المحلية للدولة المضيفة للاستثمار ، كما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات ويساهم في حل مشكلة البطالة ونقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة ، بالإضافة إلى دعم المهارات الإدارية المتقدمة.[3]

أ–2– بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:[4]

يساعد في تسهيل حصول المستثمر الأجنبي على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا؛

– يعتبر من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركات الأجنبية،في حالة عدم سماح الدولة المضيفة لهذه الشركات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي؛

---

[1] Hussien Alasrag **, foreign direct investement devlopementpoliciies in the Arab countries** , MPRA PAPER, N 2230 , march 2007, p13

[2] خرافي خديجة،" **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014–2015 ،ص50.

[3] خاطر اسمهان ،" **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012–2013 ، ص66.

[4] "**المرجع السابق** "، ص65 .

– اقتحام السوق المحلية و الحصول على موقع تنافسي جيد، و إنشاء قنوات التوزيع، وحماية مصادر المواد الخام، والمواد الأولية للشركة الأم ؛

–يساعد على تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية، والمواد الخام للشركة الأم.

ب– العيوب: وتتمثل فيما يلي:[1]

–حرمان الدول المضيفة من المزايا إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني؛

– يؤثر انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل و قصيرة الأجل .

الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

1 – تعريفه:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات ، من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي ، أو الخدمي بالدولة المضيفة خاصة قطاع المنتجات الأولية و لا سيما القطاع النفطي ، حيث نجد أن الكثير من الدول النامية تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروع خوفا من التبعية الاقتصادية والسياسية، و كذا احتكار هذه الشركات لأسواقها المحلية.[2]

2 – مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

أ– المزايا :

أ– 1– بالنسبة للدولة المضيفة :

يحقق امتلاك الشركة الدولية للمشروع دخول تدفقات مالية جديدة إلى البلد المضيف ، وتزويده بخيرات إنتاجية و إدارية وتسويقية جديدة ، كما يساهم في إصلاح ميزان المدفوعات في البلد المضيف ، إذا كان المشروع يصدر جزء من أمواله للخارج .[3]

[1] " **نفس المرجع** "، ص66.

[2] أشرف السيد حامد قبال ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي** "، دار الفكر ،الإسكندرية :مصر ، 2013 ، ص33 .

[3] طاهر مرسى عطية ، "**إدارة الأعمال الدولية** "، ط1 ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2001 ، ص170 .

أ-2 – بالنسبة للمستثمر الأجنبي :من بين المزايا التي يحققها ما يلي :[1]

- الاستفادة من السوق الخاص بهذا المشروع ؛

- امتلاكه الحرية الكاملة في إدارة المشروع الاستثماري ؛

- كبر حجم الأرباح التي يحصل عليها نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج نسبيا في البلد المضيف.

ب – العيوب :

تخشى الدولة المضيفة من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية ،و ما يترتب عليها من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية [2]، أما بالنسبة للشركة الدولية فإنها قد تتعرض لمشاعر عدائية من المواطنين في البلد المضيف ، إضافة إلى مخاطر التأميم و التقلبات في حالة الامتلاك الكامل للمشروع .[3]

الفرع الثالث : مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف المحلي (عام أو خاص) ، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معين لتجميعها ، لتصبح منتجا نهائيا وفي بعض الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة أو الخاصة بالتصميم الداخلي للمؤسسة ...الخ زيادة على التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي.[4]

الفرع الرابع : الاستثمار في المناطق الحرة

تسمى المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي ، حيث يكون الاستثمار الأجنبي فيها بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له ، تنظم عملية إنشاء المشروعات

---

[1] " **نفس المرجع** "، نفس الصفحة .

[2] خاطر اسمهان ، "**مرجع سبق ذكره** "، ص67 .

[3] طاهر مرسى عطية ، **مرجع سبق ذكره** ""، ص170 .

[4] بن داودية وهيبة ،" **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995 /2004) مع التركيز على حالة (الجزائر ، مصر ، المغرب ، تونس)** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2004-2005 ، ص17.

الاستثمارية في المناطق الحرة ، ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة .[1]

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك أشكال متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر ، و أن لكل منها مزايا و سلبيات ، وللتخفيف من هذه الآثار السلبية و تعظيم العوائد المتوقعة من وراء هذه الاستثمارات ، لابد من التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية و تنظيمها .

المطلب الثالث : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، حيث تم تقديم عدة نظريات تفسر هذا النوع من الاستثمارات، نستعرضها فيما يلي :

الفرع الأول : النظريات المفسرة لجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل هذه النظريات في كل من النظرية التقليدية والنظرية الحديثة و التي نوجزهما فيما يلي :

أولا : النظرية التقليدية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات متعددة الجنسيات ، وتستند إلى عدد من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح المجال لهذا النوع من الاستثمارات؛
- ميل الشركات إلى تحويل أكبر قدر من أرباحها إلى دولها بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- قيام الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية بها؛
- خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة فيها ؛
- اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال ما تقدمه الشركات الأجنبية من أجور مقارنة بالشركات الوطنية؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،" **العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)**"، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2006، ص185 .

[2] عبد السلام أبو قحف، " **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة** "، الإسكندرية، 2001، ص ص 14،15.

– وجود الشركات الأجنبية يؤثر بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاجتماعي .

ثانيا : النظرية الحديثة

تبنى هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أن طرفي الاستثمار (الشركات الأجنبية والدولة المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق أهدافه ،غير أن حجم ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات كلا الطرفين.[1]

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة يساعد على تحقيق ما يلي:[2]

– الاستفادة من الموارد المالية البشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لهذه الدول وحسن استغلالها ؛

– المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

– خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أجنبية وتقليل الواردات، وبالتالي توازن ميزان المدفوعات للدول المضيفة؛

– تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛

– المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية ؛

– نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها .

[1] بندر بن سالم الزهراني ،"**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 2000/1970)**"، مذكرة ماجستير ، قسم الاقتصاد ،جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2004 ،ص27 .

[2] عبد السلام أبو قحف،"**نظريات التدويل الدولي ودوى الاستثمارات الأجنبية** "، مرجع سبق ذكره ، ص15 .

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نوجزها فيما يلي:

أولا : نظرية عدم كمال الأسواق

تعتمد هذه النظرية على عدة افتراضات في تحليل أسباب اتجاه الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة ،حيث تفترض غياب المنافسة الكاملة في هذه الدول وعدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية ،من حيث مستوى الإدارة والتكنولوجيا والموارد المالية المتوفرة.[1]

وحسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل على أحد العوامل التالية:[2]

- تفوق الشركات الأجنبية في المجال التكنولوجي ؛
- توافر الشركات الأجنبية على المهارات الإدارية، والتسويقية، والإنتاجية بدرجة أكبر مقارنة بالشركات الوطنية؛
- اعتماد الشركات الأجنبية على وفرات الحجم بشكل كبير ؛
- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ، ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات ؛
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات الأجنبية ومنتجات الشركات الوطنية؛
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة، مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركة في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية؛
- تميز الشركات الأجنبية بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا .

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات هي :[3]

- افتراض هذه النظرية إدراك و وعي الشركة الأجنبية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج ، وهذا غير واقعي من الناحية العملية ؛

---

[1] منور أوسرير ،نذير عليان ،"**حوافز الاستثمار الخاص**" ، مجلة شمال افريقيا ، العدد2 ، ، الشلف ، الجزائر ، ماي2005، ص108 .

[2] مصباح بلقاسم ،" **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)**" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر ،2005 -2006 ،ص ص11 ،12 .

[3] عبد السلام أبو قحف ، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2003 ،ص398 .

– لم تقدم هذه النظرية تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات الأجنبية للتملك المطلق لمشروعات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكننا تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق .

ثانيا : نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة لوجود خلل في الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال الأسو اق،حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركات الأجنبية تستطيع تعظيم عوائدها ،إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية ، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الشركات يتوقف على مدى ممارسة الدولة المضيفة للرقابة والقوانين ،وما تفرضه من شروط تؤثر على حرية التجارة والاستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بها .[1]

ثالثا : نظرية دورة حياة المنتج

تهتم هذه النظرية بتفسير مبررات التجارة الدولية، حيث تقوم على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تمر بأربعة مراحل رئيسية متتابعة ، وهي مرحلة إعداد المنتج أو تقديمه للسوق (ميلاده) ، مرحلة النمو ، مرحلة النضج ، مرحلة التدهور ، ففي المرحلة الأولى من أجل إنشاء منتج جديد يستلزم الأمر تخصيص نفقات للبحث والتطوير ، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة فضلا عن ذلك يجب أن تؤخذ تكاليف هذه العملية بعين الاعتبار ، ويجب أن يؤمن السوق المحلي منافذ واسعة للمبيعات باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب عليه أن يكون الطلب مرتفعا ، ومن هنا نستنتج أن المنتج الجديد في المرحلة الأولى في الدول ذات الطلب الفعال وسوق واسع ، وتكنولوجيا عالية ،ثم بداية تسويقية تكون على مستوى السوق المحلي .

وبفضل المعلومات التي يقدمها السوق بعد عرض المنتجات يمكن العمل على تطوير والتحسين ليصل تدريجيا إلى مرحلة النضج ، وتستطيع المؤسسة اللجوء إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مرودية الاستثمار الأولي .

وأثناء مرحلة النضج تنخفض التكاليف المتعلقة بالمنتج ويزداد الطلب عليه ، ثم إن تحليل سلوكيات المؤسسة قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية، ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة ثم يصل إلى مرحلة التدهور وهو عند إنتاجه في الدول النامية .

[1] عبد السلام أبو قحف ،"**نظريات التدويل الدولي وجدوى الاستثمارات الأجنبية** "، مرجع سبق ذكره ، ص61 .

لم تهتم هذه النظرية بالاستثمارات في المنتجات الموجودة سابقا في الأسواق ،وفسرت الاستثمار في المنتجات الجديدة وأهملت مقدرة الشركات وإمكانياتها للاستثمار الدولي ، وربطها بمرور المنتج بالمراحل الأربعة.[1]

رابعا :نظرية الموقع

ركزت هذه النظرية على العوامل الموقعية أو المكانية التي تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وهي كالتالي :[2]

- **عوامل مرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها في الدول المضيفة ؛
- **عوامل تسويقية:** مثل درجة المنافسة ومدى توفر منافذ التوزيع و وكالات الإعلان ؛
- **عوامل مرتبطة بالتكاليف** :مثل مدى انخفاض تكاليف النقل و تكاليف المواد الخام ومدى توفر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها؛
- **ضوابط التجارة الخارجية** :مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص و القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير؛
- **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار** : مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية ،الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى الإجراءات الحمائية والحوافز و الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .

خامسا: نظرية الموقع المعدلة

يعود الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين"Roubok Et Simound"، حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقاما بتقسيم هذه المحددات إلى مجموعة من المتغيرات الشرطية متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقتها بالدول الأخرى ، ومجموعة من المتغيرات الدافعة متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي ، ومجموعة من المتغيرات الحاكمة وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة و العوامل الدولية .[3]

---

[1] فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر،2004-2005 ،ص31.

[2] إيمان مودع ،" **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (2007/1991)**"،مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك ، الأردن ،2010 ،ص24.

[3] عمر صقر ، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** "، الدار الجامعية ، قطر ، 2002-2003 ، ص50 .

و الجدول التالي يوضح هذه العوامل :

الجدول رقم01 :العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	**أمثلة**
أ-خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة،استخدامات السلعة ،درجة حداثة السلعة ،متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية)،خصائص العملية الإنتاجية .
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي،نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية ،مدى التقدم الحضاري،خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ.
ج-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى،الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع،والأفراد،التجارة الدولية ...الخ.
العوامل الدافعة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية وحجم الشركة .
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ...الخ.
العوامل الحاكمة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة .	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم .	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ، المنافسة ، ارتفاع تكاليف الإنتاج .
ج-العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم ، والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ...

المصدر:عبد السلام أبو قحف،" **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** " ، مرجع سبق ذكره، ص ص69 ،70.

المبحث الثاني:أساسيات حول المناخ الاستثماري

يعتبر المناخ الاستثماري المحدد الرئيسي للقرار الاستثماري للشركات الأجنبية في الدول المضيفة وكلما كان ملائما ساهم ذلك في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وذلك مع مراعاة الدول المضيفة للمؤشرات الدولية في تقييم مناخ الاستثمار ، وذلك من أجل اختيار الوجهة المناسبة لتوطين استثماراتهم.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار

في تحديدنا لمفهوم مناخ الاستثمار نستعرض ما يلي:

- المناخ الاستثماري هو "حصيلة الظروف التي تؤثر على القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى".[1]
- حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار، يعبر مناخ الاستثمار عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة لحد كبير.[2]

بناءا على ما تقدم ينطوي تعريف مناخ الاستثمار على النقاط التالية:

- يشمل مجموعة من القوانين والسياسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- تلك المحددات تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

المطلب الثاني: محددات المناخ الاستثماري

هناك مجموعة من المحددات تساهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار ، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات اقتصادية وغير اقتصادية.

---

[1] أحمد زكرياء صيام ،"**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**" ، مجلة شمال إفريقيا ،العدد الثالث،الشلف، الجزائر،ص 92.

[2] محمد داودي ، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:دراسة قياسية** " ، العدد الثاني ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، الكويت ، ص8.

الفرع الأول :المحددات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار

تتمثل في العناصر التالية:

1 +**الاستقرار السياسي والأمني :** إن عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني ، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار ، وبالتالي خفض معدلات الاستثمار واستقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين استثماراته في المناطق الأكثر أمانا و استقرارا.[1]

يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:[2]

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية ؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2 +**الإطار التشريعي والتنظيمي** : إن عملية تفعيل الاستثمارات تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع ، وعادة ما يستدعي تحقيق ذلك وقتا طويلا ، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:[3]

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية؛
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية؛
- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة؛
- وجود ضمانات كافية تبدد مخاوف المستثمر وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.

---

[1] عادل عيسى الوزني ،" **دور الغرف الصناعية والتجارية العربية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة** " ، مجلة بحوث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2009، ص107.

[2] ناصري نفيسة ، "**أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010 ، ص39.

[3] لؤي فتحي محمد نصر ، " **دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسط** ين "، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ،غزة ، فلسطين ، 2008 ، ص 21.

الفرع الثاني :المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم ما يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج ، لما لها من تأثير مهم على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدولة المضيفة، وفيما يلي نستعرض بعض هذه المحددات:

- **حجم السوق** : يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العناصر الهامة والمؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ، فكبر حجم السوق يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات؛[1]
- **الخوصصة** : تعتبر وسيلة هامة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ففي دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال سنة 1994، ما نسبته 15% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها كانت نتيجة برنامج الخصخصة؛[2]
- **السياسة المالية** : وأهمها السياسات الضريبية (تسهيلات وامتيازات وغيرها...)، وتعد كفاءة التشريعات القانونية، من أهم أسس المناخ الاستثماري للمستثمر الأجنبي؛[3]
- **البنية التحتية** : يعد توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات التعليمية من العوامل التي تحفز على الاستثمار ، فالنقص الكبير في خدمات البنية التحتية يعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومن ثم زيادة تكاليفها؛[4]
- **موقع الدولة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية** :يساهم انضمام الدولة إلى الاتحادات الإقليمية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لأنها تمثل بالنسبة للمستثمرين الأجانب فرصة كبيرة لاقتحام أسواق الدول المنضمة إلى هذه الاتحادات، بسبب إلغاء الكثير من القيود التي تقف عائقا أمام حرية التبادل التجاري والاستثماري بين دول الاتحاد ، ففي اسبانيا على سبيل المثال زادت نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي من 1.04% إلى 2.03% بعد دخولها إلى السوق الأوروبية الموحدة؛[5]

---

[1] عمار زودة ، " **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة ، الجزائر،2007-2008 ، ص121.

[2] فطيمة حفيظ ، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية** "، بحوث اقتصادية عربية ، العدد خمسون ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2010،ص82.

[3] خزامى عبد العزيز الجندي ، "**الاستثمار في الجمهورية العربية السورية** " ، مجلة دمشق ، العدد الثاني، سوريا ، 2010 ، ص63 .

[4] عدنان غانم ، لبنى المسيبلي ، " **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية** "، مجلة جامعة دمشق ،العدد الثاني، سوريا،2003،ص 174.

[5] عمار زودة ،"**مرجع سبق ذكره**" ،ص123.

- **توافر الموارد البشرية المؤهلة** : ينبغي على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع نسب التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة ، فعندما تكون هذه الأخيرة منخفضة الأجور تسمح للشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف إنتاجها وبالتالي التأثير على قرارها الاستثماري.[1]

ويمكن تلخيص تلك العوامل في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 :عوامل جذب و طرد الاستثمار الأجنبي المباشر

عوامل الجذب	عوامل الطرد
-الاستقرار السياسي	-عدم الاستقرار السياسي
-الاستقرار المالي	-ارتفاع معدل التضخم
-تطور وسائل المواصلات من نقل بري وجوي وبحري	-عدم توفر البنية الازمة
-إمكانية الحصول على ملكية العقارات	-انتشار البيروقراطية
-إمكانية تحويل الأرباح و الأجور	-عدم الاستقرار السياسي
-انخفاض تكلفة اليد العاملة المؤهلة	-عوائق الدخول والخروج
	-ضيق السوق

المصدر : بودرامة مصطفى ،"**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات** "،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد التاسع ، جامعة سطيف ، الجزائر ،2009،ص 182.

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري

لا تتوقف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذ قرار الاستثمار فقط ، وإنما على اختيار البلد المضيف بناء على مؤشرات تحدد طبيعة المناخ الاستثماري في البلد المضيف، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

الفرع الأول :المؤشرات الدولية

تعتبر المؤشرات الدولية من أهم طرق قياس مدى ودرجة توفر العوامل المحفزة في الدول ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

[1] عمر يحياوي ، "**دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ،الجزائر ،2012-2013،ص 15.

1 -المؤشر المركب للمخاطر القطريةComposite contryrisk rating : المخاطر القطرية هي عبارة عن مؤشرات مركبة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الاقتصادية و المالية و السياسية ، التي تؤثر في مدى إدراك المستثمرين للخطر ، وبالتالي في قراراتهم الاستثمارية .[1]

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السيادية (يشكل 50% من المؤشر المركب)؛
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25% من المؤشر المركب)؛
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25% من المؤشر المركب).

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم03: تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطرة

درجة المؤشر(نسبة مئوية)	التوصيف
100-80	درجة مخاطرة منخفضة جدا
79.50-70	درجة مخاطرة منخفضة
69.50-60	درجة مخاطرة معتدلة
59.50-50	درجة مخاطرة مرتفعة
49.50-0	درجة مخاطرة مرتفعة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010،ص 156.

2 -مؤشر التنافسية العالمي : صدر مؤشر التنافسية العالمي المعروف بـ "دافوس" منذ 2001 عن المنتدى الاقتصادي العالمي .[2]

[1] زايري بلقاسم ،البشير عبد الكريم ،" **أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية** "،بحوث اقتصادية عربية ، العدد 50،الجزائر ،2010، ص 35.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، انظر الموقع الاكتروني www.dhaman.org

يقصد بتنافسية الدولة مدى جاذبيتها في جعل المستثمرين يتجهون نحوها.[1]

يتكون مؤشر التنافسية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: مكونات مؤشر التنافسية العالمي حسب مراحل التنمية

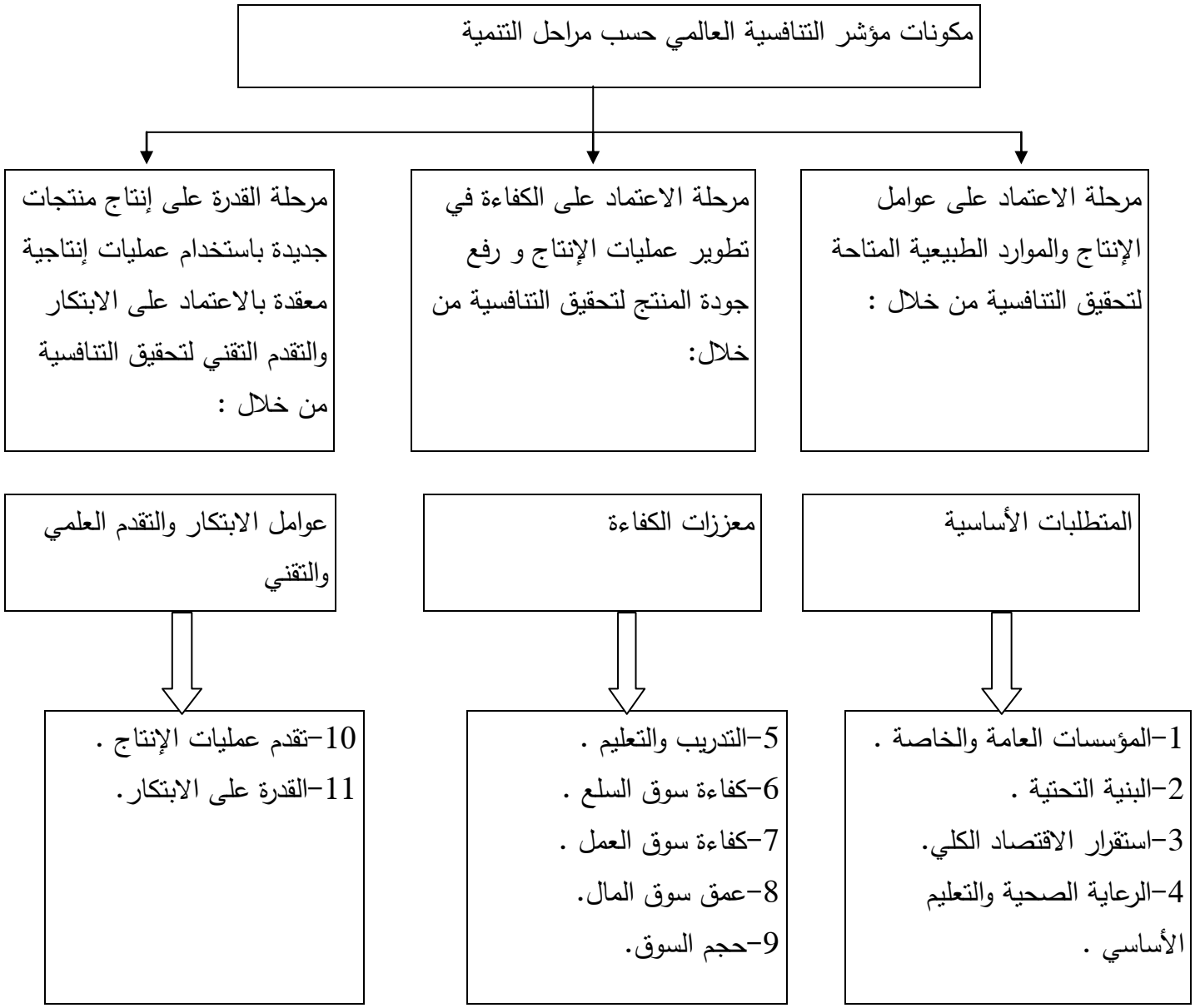

Source : www.weforum.org , Le18/03/2016 à19.30.

يتكون مؤشر التنافسية العالمية كما هو موضح في الشكل السابق ، من مؤشر مركب يشمل ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية : مؤشر المتطلبات الأساسية ، مؤشر معززات الكفاءة ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني ووفقا للمؤشر فإن الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى من التنمية يعتمد عل

[1] التقرير السنوي لأداء الاستثمار،المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للاستثمار،2014 ، ص 29.

عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة و رأس المال المتاح ، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة ، وخلال هذه المرحلة تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية وتتسم مستويات إنتاجياتها بالانخفاض ، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور، وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية (جودة المؤسسات العامة والخاصة،جودة البنية التحتية ومدى استقرار الاقتصاد الكلي..).

وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية ، انتقلت الاقتصاديات إلى مرحلة التنمية الثانية ، وخلالها تبدأ الاقتصاديات في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية ، وفي هذه المرحلة تعتمد التنافسية الدولية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة (مدى تطوير التدريب والتعليم العالي ، مدى فعالية وكفاءة كل من سوق السلع و سوق العمل ، مدى عمق سوق المال بالإضافة إلى مدى اتساع حجم السوق المحلي أو الخارجي).

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وفقا لتصنيف المؤشر، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة ، وفي هذه المرحلة تصبح الشركات بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير قادرة على التوصل إلى ابتكارات يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاجية معقدة ثم تصميمها وفقا لنتائج معتمدة لبحوث عمليات تعتمد مستويات متقدمة من العلم والتقنية.[1]

3-مؤشر الحرية الاقتصادية Index of economicfreedon: صدر هذا المؤشر سنة 1995م ، عن معهد "هيرتاج فاونديشن "Heritage وصحيفة " وول ستريت"Street wall journal .[2]

يقيس هذا المؤشر مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، وتأثيرها على كافة نواحي الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية، ويعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية على عشر عوامل متمثلة فيما يلي :[3]

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)؛
- حجم مساهمة القطاع الخاص؛

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،انظر الموقع الالكتروني www.dhaman.org

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن ،2004، ص 10.

[3] ريحان الشريف ،هوام لمياء ، "**دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري** "، مجلة كلية بغداد ، العدد35 ،2013 ،ص 85.

- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفكرية؛
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (1-1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2-2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4-5) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

وحسب آخر تقرير تم إصداره كانت مرتبة الجزائر في سنتي 2014و2015 كما يلي :

الجدول رقم04: رتبة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنتي2014-2015

الجزائر	السنة	2014	2015
	الرتبة	146	157
	التنقيط	50.8	48.9

Source : http// :www.heritage.org ,Le 10/50/2016 à10:30.

من خلال الجدول نلاحظ أن ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية هو في وضعية متأخرة كثيرا، وقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية ما بين 5.08و4.89 خلال الفترة (2014-2015)، مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، واحتلت بذلك المرتبة 146 سنة 2014، لتتراجع سنة 2015 إلى المرتبة 157عالميا.

4- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر : يتم اعتماد هذا المؤشر من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر ، من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.[1]

يتكون مؤشر الأداء من مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر تأسيس المشروع ، مؤشر استخراج التراخيص ومؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات ، مؤشر الحصول على الائتمان ، مؤشر حماية المستثمر ، مؤشر دفع الضرائب ، مؤشر التجارة عبر الحدود ، مؤشر تنفيذ العقود ، مؤشر إغلاق المشروع. يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح.[2]

أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى أربعة محددات اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وهي جاذبية السوق ، توافر العمالة الرخيصة والمهارات ، جودة الموارد الطبيعية ، وأخيرا توافر البنية التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم تفصيل مكوناتها في الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : محددات مؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار

جاذبية السوق	–حجم السوق: الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية). –قدرات الإنفاق : متوسط دخل الفرد الاسمي. –إمكانيات نمو السوق: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.
توافر العمالة الرخيصة والمهارات	–تكلفة العمل الواحد: أجرة الساعة مقابل إنتاجية العامل. –حجم القوة العاملة الصناعية: المهارات المتوفرة.
توافر الموارد الطبيعية	–استغلال الموارد: قيمة الصادرات من الوقود والخامات. –الإمكانيات الزراعية: توافر الأراضي الصالحة للزراعة.
تمكين البنية التحتية	–البنية التحتية للنقل . –البنية التحتية للطاقة. –البنية التحتية للاتصالات.

المصدر: جمال بلخباط ،"**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة باتنة ، الجزائر ،2014–2015 ،ص 96.

[1] بولرباح غريب ،" **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر** " ،مجلة الباحث ،العدد 10،2012، الجزائر ، ص 106.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008، العدد 4،2007،ص 17.

ومن مقارنة وضع البلد وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:[1]

- **مجموعة الدول السباقة** : وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفعة؛
- **مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها**:وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض؛
- **مجموعة الدول مادون إمكاناتها** : وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع؛
- **مجموعة الدول متدنية الأداء** : وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا.

الجدول رقم 06: وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2016

الدولة	الترتيب عالميا		التغير في الترتيب
الجزائر	2015	2016	−2
	161	163	

Source: http://arabic.doingbusiness.org/ ,Le 12/05/2016 à 23.30.

من خلال الجدول، يتبين لنا أن الجزائر احتلت المرتبة 163سنة 2016 من أصل 189 دولة، حيث تأخرت برتبتين مقارنة بسنة2015.

الفرع الثاني: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية

يعرف المؤشر المركب لمناخ الاستثمار –حسابيا– بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاث (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية ومؤشر سياسة المعاملات الخارجية)، حيث يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار.[2]

يتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية :[3]

- **مؤشر السياسة المالية** (رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام) : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد؛

[1] جمال بلخباط ، "**مرجع سبق ذكره**"،،ص ص 69،70.

[2] عبد الحميد بوخاري ،" **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية** "،مجلة الباحث ،العدد 10،جامعة الوادي، الجزائر، 2012،ص 45.

[3] البشير عبد الكريم ،" **انعكاس المخاطر القطرية** على **الاستثمار الأجنبي المباشر**" ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة الشلف ، الجزائر، بدون سنة ، ص ص 1–3.

- **مؤشر سياسة التوازن الخارجي** (رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام) : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد؛
- **مؤشر السياسة النقدية** (معدل التضخم) : يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرا التوازن الداخلي للاقتصاد.

مما سبق، يتضح أن المؤشرات التي تم عرضها تعتبر وسيلة مهمة يستعين بها المستثمرون الأجانب لتحديد وجهتهم الاستثمارية استنادا إلى ترتيب البلدان في هذه المؤشرات والتي تسمح بتحديد طبيعة المناخ الاستثماري بها إن كان ملائما أم لا ، وعلى هذا الأساس على كل دولة راغبة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تحسن وضعها في هذه المؤشرات من خلال تطوير بيئتها الاستثمارية بعناصرها الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسي.

المبحث الثالث :الاستثمار الأجنبي المباشر مابين المزايا والسلبيات

قبل التطرق إلى إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، يقودنا الحديث عن دوافع هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدول المضيفة.

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج حدود وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

الفرع الأول : دوافع المستثمر الأجنبي

يوجه المستثمر الأجنبي استثماراته نحو مختلف الدول من أجل:[1]

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها، لأجل استخدامها في صناعتها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها لتسويق فائض السلع الراكدة ، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛

[1] حنان شناق ،"**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2008-2009،ص ص 67،68.

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها ، حيث أن أجرة العامل فيتلك الدول تكون عادة اقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا، وكذلك فان تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول اقل منها في الدول المتقدمة صناعيا؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية، التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة،إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية،من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة،وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية،إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

الفرع الثاني: دوافع الدول المضيفة

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الموجودة في الشركات الأجنبية؛[1]
- حل مشكلة البطالة،وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛[2]
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات والتقليل من الواردات ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم هذا الإنتاج باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛[3]

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر الأجنبي من جهة ، والدولة المضيفة للاستثمار من جهة أخرى.

[1] محمد علي ابراهيم العامري ، "**الإدارة المالية الدولية** "، ط1 ، دار وائل ، عمان : الأردن ،2013، ص 429.

[2] منور أوسرير، عليان نذير ، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 99.

[3] حاتم فارس الطعان ، "**الاستثمار أهدافه ودوافعه** "، مجلة جامعة بغداد ، العراق ،2006،ص10.

الفرع الأول: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

تتمثل الفوائد المتوقعة في :[1]

- مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل ؛
- الاقتراب من الموارد الطبيعية وتنويع النشاط الإنتاجي ؛
- ممارسة حقه في إدارة المشروع الاستثماري و رقابته وتوجيهه بما يكفل تحقيق مصلحته؛
- اختيار شريكه في المشروع واستبعاد شركاء محتملين ؛
- له أولوية في الضمان أكثر من غيره ضد المخاطر التجارية.

الفرع الثاني: بالنسبة للدول المضيفة

تفضل الدول المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يسمح لها بما يلي:

- ضمان استيراد المال ، إضافة إلى استيراد الخبرة الفنية والإدارية من الخارج ومن شأن ذلك تطوير الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة والتخفيف من البطالة ونقل التكنولوجيا ؛[2]
- وجود الشركات المتعددة الجنسيات يعمل على تحسين حركة رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في قطاعات إنتاجية لا تستطيع الدول المضيفة القيام بها ؛[3]
- تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية ، وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة أما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من ناحية وزيادة الصادرات من ناحية أخرى ، وبصفة خاصة في ظل إتباع إستراتجية التصنيع لتشجيع الصادرات ؛[4]
- التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية ، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة

---

[1] عدنان غانم، لبني المسيبلي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 186

[2] سعيدي يحي ،" **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007 ، ص155.

[3] زيدان محمد ، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال** " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، الشلف ،الجزائر ،ص 188.

[4] نورية عبد محمد ، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010**"،أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات ، جامعة سانت كليمنتس ، الأردن ،2012، ص55.

إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند الإنتاج، التسويق ،التصدير، وبالتالي زيادة الموارد المالية من العملة الصعبة؛[1]

- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاد البلد المضيف وتعويض نقص المدخرات نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد الدولة المضيفة،إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاد حديث.[2]

المطلب الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي ، إلا انه لا يخلو من العيوب ، وتتمثل هذه العيوب فيما يلي :

- تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور و شروط العمل ، وهي السبب وراء تحول العمالة والإطارات الفنية الخبيرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قدرتها الشرائية الكبيرة ؛[3]
- يقدم البلد المضيف عادة الكثير من المحفزات للاستثمار الأجنبي ومنها الخدمات كالأرض والسكن والاتصالات كالأرض والسكن والاتصالات والمياه والكهرباء والمساعدات المالية ، حيث يتم توفير هذه الأشياء بأسعار متدنية ومدعومة وبالتالي قد يكون لهذه الخدمات آثار غير مرغوبة على البلد المضيف ولهذا فان المغالاة في تقديم المحفزات للاستثمار الأجنبي تقلل من منافع ذلك الاستثمار للبلد المضيف؛[4]
- عادة ما تتدخل الشركات الأجنبية في تشكيل سياسات الدول النامية بما يتفق ومصالح دولها الأم؛[5]

---

[1] أزهر بدر منيف العنزي ،**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001**– مذكرة ماجستير في القانون الخاص ، جامعة الشرق الأوسط ،الكويت، 2012،ص ص21،22.

[2] عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، "**البيئة الملائمة لحذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي** "، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا ،ص 7.

[3] عبو هودة ، " **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة الشلف ، الجزائر ،2007-2008،ص 76.

[4] مدحت القريشي ،"**التنمية الاقتصادية** "، ط1، دار وائل ، عمان :الأردن ،2007،ص 202.

[5] عصام عمر مندور، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية** " ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ،2010،ص 95.

- قيام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل نوع معين من التكنولوجيا الذي لا يتلاءم مع خصائص البلد النامي ، بحيث التكنولوجيا المستخدمة تكون وفق إستراتجية تلك الشركات وليس وفق حاجة البلد النامي ؛[1]
- صعوبة توافق إستراتجية المستثمر الأجنبي مع إستراتجية التنمية في الدول النامية من حيث أولويات الاستثمار ، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات التي تدر ربحا وفيرا وسريعا ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب مثل النشاطات السياحية والتجارية والمصرفية ، وقد تتجه إلى إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال ؛[2]
- الإعفاءات الضريبة المهمة تؤدي على المدى الطويل إلى تضييق نطاق الوعاء الضريبي في البلد النامي مما يعرض ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية الوطنية للخطر.[3]

[1] عدنان مناتي صالح ، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،2013،ص368.

[2] مصطفى عبد الله الكفري ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**" ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، دمشق (5-1- 2010-25-5-2010) ، ص5.

[3] أنور بدر منيف العنزي ، "**مرجع سبق ذكره** "، ص22.

خلاصة الفصل

لقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا عبر الزمن ، حيث أصبح من المواضيع الهامة التي تشغل اهتمام الاقتصاديين والباحثين بسبب العلاقات التي ينشئها بين الشركات الأجنبية المستثمرة والدول المضيفة ، وهذه الأخيرة تعمل جاهدة على توفير بيئة استثمارية ملائمة تستطيع بها جذب المستثمر إليها لتوطين استثماراته.

إن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله له آثار على مختلف المستويات من عمالة ميزان المدفوعات ، التكنولوجيا التي تخص الدول المضيفة ، وهذه الآثار مازالت تشكل جدلا بسبب تناقضها من حيث الايجابيات و السلبيات.

الفصل الثالث: علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد

في السنوات الأخيرة أصبحت مختلف الدول النامية تتسابق جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، حيث عمدت إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمار نظرا لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية لسنة 1986 وبلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري ، ألزم هذا السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة وذلك بغية تهيئة المناخ الملائم واستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي سوف تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني ،إلا أنه توجد العديد من العراقيل والحواجز التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، وبالتالي لابد من توفير بيئة اقتصادية مستقرة والتي تعتبر عامل مهم في تحديد قرار الاستثمار ، كذلك البيئة السياسية والاجتماعية ،إضافة إلى إتباع سياسة اقتصادية هادفة منها السياسة المالية التي تعمل على تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وفي هذا الشأن سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

- **المبحث الأول : واقع السياسة المالية في الجزائر**
- **المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
- **المبحث الثالث : آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار في الجزائر**

المبحث الأول : واقع السياسة المالية في الجزائر

السياسة المالية في الجزائر ما هي إلا برنامج تقوم الدولة بتخطيطه وتنفيذه ، مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية كانت أو الاجتماعية والسياسية لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى سياسة الإنفاق والإيرادات العامة في الجزائر.

المطلب الأول : سياسة الإنفاق العام في الجزائر

نتطرق في هذا العنصر إلى ما يلي :

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز ، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات ، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها حسب كل نوع معين من أنواع النفقات، وفي هذا يبوبها المشرع المالي الجزائري إلى :[1]

- نفقات التسيير؛
- نفقات التجهيز.

أولا: نفقات التسيير

1 **تعريفها:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة ، والتي تدفع من أجل ضمان سير المصالح العمومية والإدارية للدولة.[2]

2 **تقسيم نفقات التسيير:** تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:[3]

- **الباب الأول : أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة**

هي أعباء مخصصة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات ، وكذا مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ، ويشمل هذا النوع :

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- دين داخلي (فوائد سندات الخزينة)؛

---

[1] المادة 23 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[2] المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[3] بن عزة محمد ، " **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص ص 197،198.

- دين خارجي؛
- ضمانات ؛
- نفقات محسومة من الإيرادات.

- **الباب الثاني : تخصيصات السلطات العمومية**

هي عبارة عن الاعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات.

- **الباب الثالث : النفقات الخاصة بوسائل المصالح**

يضم ما يلي :

- الموظفون ، مرتبات العمال ؛
- الموظفون ، المعاشات والمنح ؛
- الموظفون ، التكاليف الاجتماعية ؛
- الأدوات وتسيير المصالح ؛
- أشغال الصيانة ؛
- إعانات التسيير ؛
- مصاريف مختلفة.

- **الباب الرابع : التدخلات العمومية**

تضم ما يلي :

- التدخلات العمومية والإدارية ؛
- النشاط الدولي، والنشاط التربوي و الثقافي؛
- النشاط التربوي والثقافي؛
- النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول الآتي :

الجدول رقم 07 : توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7 904 677 000
مصالح الوزير الأول	3 437 925 000
الدفاع الوطني	1 118 297 000 000
الداخلية والجماعات المحلية	426 127 386 000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30 573 877 000
الشؤون المغاربية ، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.	**للبيان**
العدل	73 431 991 000
المالية	95 399 378 000
الطاقة	44 793 741 000
الصناعة والمناجم	5 349 818 000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254 253 914 000
المجاهدين	248 645 702 000
الشؤون الدينية والأوقاف	26 033 177 000
التجارة	20 527 754 000
النقل	11 218 880 000
الموارد المائية والبيئة	17 616 679 000
الأشغال العمومية	19 085 089 000
السكن والعمران والمدينة	21 302 786 000
التربية الوطنية.	764 052 396 000
التعليم العالي والبحث العلمي	312 145 998 000
التكوين والتعليم المهنيين	50 379 263 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226 484 929 000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4 117 881 000
الثقافة	19 056 672 000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118 830 888 000
العلاقات مع البرلمان	243 408 000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379 407 269 000
الشباب والرياضة	37 181 458 000
الاتصال	19 369 240 000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3 875 224 000
المجموع الفرعي	**4 359 144 400 000**
التكاليف المشتركة	448 187 600 000
المجموع العام	**4 807 332 000 000**

المصدر : التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ، ص 94، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72،الموافق لـ31 ديسمبر2015.

ثانيا : نفقات التجهيز

1 **تعريفها :** تتمثل نفقات التجهيز في تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار ، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد ، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.

2 **تقسيم نفقات التجهيز :** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب :[1]

- **الباب الأول : الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة**

وهي موزعة على تسعة قطاعات كالآتي : الصناعة ، الفلاحة والري ، دعم الخدمات المنتجة ، المنشآت الاقتصادية والإدارية ، التربية والتكوين ، المنشآت القاعدية ، دعم الحصول على السكن ، مواضيع مختلفة ، المخططات البلدية للتنمية.

- **الباب الثاني : إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة**

هي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

- **الباب الثالث : النفقات الأخرى برأس المال**

هي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

تسجل نفقات التجهيز العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع حيث :

رخص البرامج : تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل المخطط لها ، وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها ، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

اعتمادات الدفع : هي عبارة عن تخصيصات سنوية " مرتبطة بالسنة " ، صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات السنوية.

[1] المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية.

الجدول رقم 08: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

الوحدة: ألف دينار

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4 895 000	7 373 410
.....	198 261 576	271 432 500
الفلاحة والري.....	14 904 700	36 223 667
دعم الخدمات المنتجة.....	441 308 514	685 704 445
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	78 644 800	159 757 145
التربية والتكوين.....	32 703 237	113 120 472
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	24 481 500	469 781 674
دعم الحصول على سكن.....	800 000 000	600 000 000
مواضيع مختلفة.....	60 000 000	60 000 000
المخططات البلدية للتنمية.....		
المجموع الفرعي للاستثمار	**1 655 199 327**	**2 403 393 315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	542 949 928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	—	—
احتياطي لنفقات غير الولايات	239 005 000	230 505 000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**239 005 000**	**773 454 928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1 894 204 327**	**3 176 848 243**

المصدر: التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016،ص 95، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72،الموافق لـ31 ديسمبر2015.

الفرع الثاني : تطور الإنفاق العام

نتطرق في هذا العنصر إلى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة ثم إلى تحليل وتطور كل من نفقات التسيير والتجهيز.

أولا : التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر على العموم خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام ، وهذا راجع إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر و إسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 09: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة : مليار دج

السنوات	حجم النفقات	نسبة الزيادة	السنوات	حجم النفقات	نسبة الزيادة
2000	1178.1	-	**2008**	4191.0	34.82
2001	1321.0	12.12	**2009**	4246.3	1.31
2002	1550.6	17.38	**2010**	4466.9	5.19
2003	1690.2	9.00	**2011**	5853.6	31.04
2004	1891.8	11.92	**2012**	7058.1	20.57
2005	2052.0	8.46	**2013**	6024.1	(14.64)
2006	2453.0	19.54	**2014**	6980.2	15.87
2007	3108.5	26.72	**2015**	*8858.1	26.90

المصدر : منشورات بنك الجزائر ،انظر الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz

*قانون المالية 2015، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد78،الموافق لـ31 ديسمبر2014 .

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة ، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض ، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ، فمثلا نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2007 قدرت بـ 26.72% ، وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول ، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2009 أي أن الجزائر اتبعت سياسة إنفاقية توسعية ، ثم عاودت الارتفاع في سنة 2011 بنسبة 31.04% بعد شبه استقرار في 2009 وذلك بسبب دعم الجزائر لبرامج البنية التحتية العامة.

كما بلغت النفقات العامة سنة 2013 مستوى 6024.1 مليار دينار مقابل 7058.1 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض يساوي 14.64% ، لتعاود من جديد الارتفاع حيث بلغت في سنة 2015 ما قيمته 8858.1 مليار دج، وهذا الارتفاع ليس في صالح الاقتصاد الوطني لأنه يزيد من عجز الموازنة العامة ولهذا لا بد من إتباع سياسة ترشيد النفقات.

ثانيا : تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر

نستعرض في الجدول التالي تطور نفقات التسيير والتجهيز:

الجدول رقم 10 : تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة : مليار دج

السنـــة	نفقات لتسيير	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات %
2000	838.9	71.21	339.2	28.79
2001	798.6	60.45	522.4	39.55
2002	975.6	62.92	575.0	37.08
2003	1122.8	66.43	567.4	33.57
2004	1251.1	66.13	640.7	33.87
2005	1245.1	60.68	806.9	39.32
2006	1437.9	58.62	1015.1	41.38
2007	1673.9	53.85	1434.6	46.15
2008	2217.7	52.92	1973.3	47.08
2009	2300.0	54.16	1946.3	45.84
2010	2659.0	59.53	1807.9	40.47
2011	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	4782.6	67.76	2275.5	32.24
2013	4131.5	68.58	1892.6	31.42
2014	4486.3	64.27	2493.9	35.73
2015	*4972.3	56.13	*3885.8	43.87

المصدر: منشورات بنك الجزائر ،انظر الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz

*قانون المالية 2015،الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد78،الموافق لـ31ديسمبر2014 .

والشكل التالي يبين تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة الممتدة من 2000-2015

الشكل رقم 06 : تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2015)

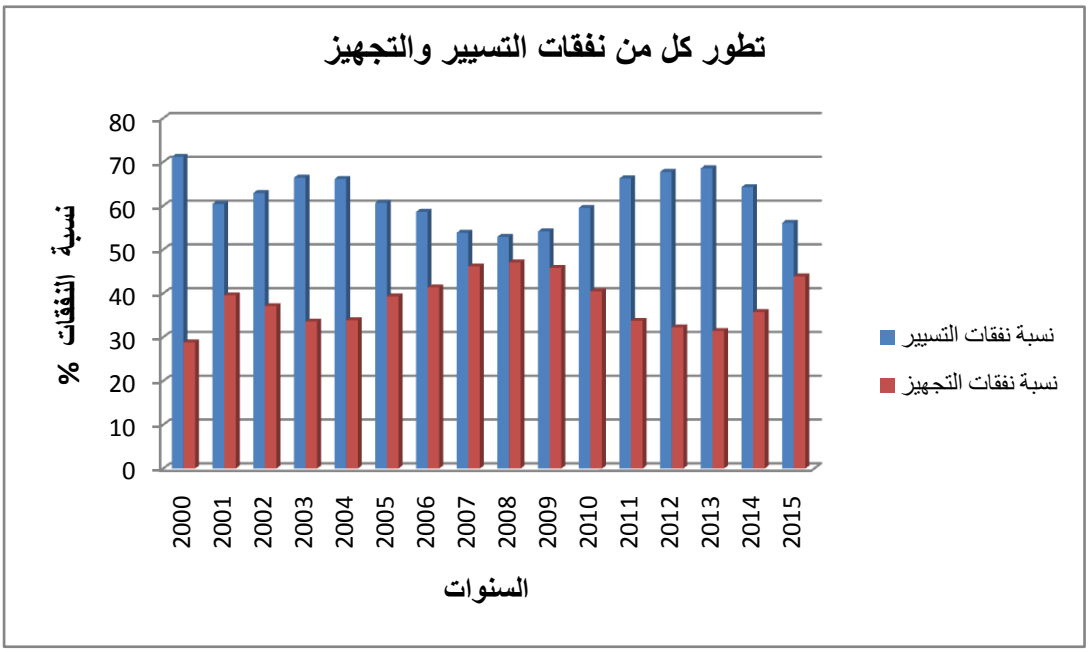

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم10.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير مثلت وما زالت تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات العامة، في سنة 2000 كانت نفقات التسيير تمثل أكبر من ضعف نفقات التجهيز حيث وصلت إلى ما نسبته 71.2% من النفقات الإجمالية ، ولكن مع بداية تطبيق برامج التنمية الاقتصادية ارتفعت ميزانية التجهيز من 522.4 مليار دج سنة 2001 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004 ، ورغم ذلك بقيت نفقات التسيير تمثل الجزء الأكبر من النفقات الإجمالية ، ومع التوسع في الاستثمار العمومي بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث وصلت سنة 2006 إلى 1015.1 مليار دج ما نسبته 41.38% من إجمالي النفقات التي بلغت 2453.0 مليار دج .

بداية من 2010 زادت نفقات التسيير والتجهيز لكن وتيرة الزيادة في ميزانية التسيير كانت أكبر من وتيرة الزيادة في ميزانية التجهيز ، انتقلت من 2659 مليار دج سنة 2010 إلى 3879.2 سنة 2011 إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012 ، وهذا بسبب زيادة أجور موظفي القطاع العمومي ، ثم انخفضت في 2013 حيث وصلت إلى 4131.5 مليار دج ، لتعاود الارتفاع سنتي 2014 و 2015 على التوالي 4486.3 مليار دج و 4972.3 مليار دج.

وعلى العموم، تم تسجيل تحسن أو زيادة على مستوى الإنفاق العام بفعل تأثير برامج الإنفاق العام التي تم تبنيها في ظل البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال تلك السنوات وامتلاك احتياطي صرف معتبر.

الفرع الثالث: برامج الإنفاق العام

أولا : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : جاء هذا البرنامج في إطار السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج ما يلي :[1]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة ؛
- خلق مناصب شغل والحد من البطالة ؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

قررت الحكومة تخصيص غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري لتنفيذ هذا البرنامج الذي يمتد من 2001 إلى 2004 وكانت هذه المخصصات المالية موزعة حسب الأنشطة كما يلي :

الجدول رقم 11 : توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة : مليار دج

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية والبشرية	الأشغال الكبرى
المخصصات المالية	47	65	204	210
النسب المالية%	8.95	12.38	38	40

المصدر : قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

[1] طاوش قندوسي ،" **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**-" ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص63.

وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي :

الجدول رقم 12 : التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطـــــاعـــــــــات	عدد المشـــــاريع المدرجـــة
الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن ، العمران ، الأشغال العمومية	4316
التربية والتكوين المهني ، التعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية ، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة ، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر : بودخدخ كريم ،" **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص 195.

من خلال الجدولين السابقين يظهر لنا أنه ومن ناحية القيمة أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210 مليار دج أي ما نسبته 40% من القيمة الإجمالية ، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بقيمة 204 مليار دج أي ما نسبته 38%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65 مليار دج ثم جانب دعم الإصلاحات الاقتصادية بقيمة 47 مليار دج.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 : جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا بعد التحسن الملحوظ في الوضعية المالية للجزائر ، ومن بين أهدافه تحسين مستوى معيشة الأفراد ، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وقد خصص له مبلغ 55 مليار دج يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الصاعدة ، ومضمون هذا البرنامج موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 13: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة : مليار دج

القطاعـــات	المبالـــــغ	النســـــب%
تحسين ظروف معيشة السكان	1980.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجمـــــــــوع	**4202.7**	**100**

المصدر: بيان البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

من خلال الجدول نلاحظ أن تحسين ظروف معيشة السكان احتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5% باعتباره عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي ويليه تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5% وذلك من أجل دعم الاستثمار ، ثم قطاع دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% وأخيرا مجال تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1%.

ثالثا : برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 : يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية 21214 مليار دج ويهدف إلى :[1]

- تحسين التنمية البشرية ، حيث شكلت الجزء الأكبر بنسبة 40%؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية ؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني ؛
- التنمية الصناعية ؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل؛
- تطوير اقتصاد المعرفة.

[1] هويدي عبد الجليل ، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية** ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 06 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014 ، ص 234.

على مدار ما تم تناوله نتوصل إلى إقرار أن الدولة رصدت جزء من مبالغها لتمويل مشاريع البنية التحتية، إدراكا لأهميتها في تشجيع وتكثيف وتيرة الاستثمار بشقيه الوطني والأجنبي .

المطلب الثاني : الإيرادات العامة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تمويل نفقاتها ومواجهة أعبائها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الجباية البترولية، رغم محاولتها تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها ، خاصة ما تعلق منها بالجباية العادية وذلك بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 ، ومن خلال هذا المطلب نحاول استعراض التطور الذي عرفته سياسة الإيرادات العامة ، وبشكل خاص الضريبة.

الفرع الأول : أنواع الإيرادات العامة في الجزائر

تعددت أنواع الإيرادات العامة ، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات ، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها ، بالإضافة إلى الإيرادا ت الإدارية السيادية كالضرائب، وفي هذا الشأن يمكن تقسيم إيرادات الموازنة العامة إلى : إيرادات إجبارية و إيرادات اختيارية كما يلي:[1]

أولا : الإيرادات الإجبارية

تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل من المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

1 -**الإيرادات الجبائية:** تتكون من :

- **الضرائب المباشرة :** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية ، الأرباح غير التجارية ، المرتبات والأجور؛
- **حقوق التسجيل والطابع :** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل : حقوق تسجيل انتقال رأس المال ، طوابع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية...الخ ؛

[1] معط الله أمال ، "**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**-" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص ص 248-250.

- **الضرائب غير المباشرة :** هي الضرائب التي تخص المنتجات غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب ، البلاتين ، الكحول...) ؛
- **الحقوق الجمركية :** يخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير ؛
- **الجباية البترولية :** تتكون من مجموع اقتطاعين هما : ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة ، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات ، من جهة أخرى .

2 - **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال.

3 - **الغرامات:** تتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية، كما قد تفرضها هيئة إدارية.

ثانيا : الإيرادات الاختيارية

يشمل هذا الصنف المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

1 - **مداخيل أملاك الدولة:** هي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها الطبيعية أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة يستفيد منها الأشخاص الخواص أو العموميين.

2 - **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة :** تمثل هذه المداخيل كافة المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها سواء من النشاطات الصناعية والتجارية والنشاطات المالية أو من النشاطات الإدارية.

3 - **أموال المساهمات و الهبات :**هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

وبصفة عامة يمكن تصنيف الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى الموارد العادية والجباية البترولية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 14 : الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية التقديرية للدولة لسنة 2016

الوحدة : ألاف دج

إيرادات الميزانية	المبالغ (بألاف دج)
1 -الموارد العادية	
1 1 -الإيرادات الجبائية :	
201-001-حواصل الضرائب المباشرة	1.058.220.000
201-002-حواصل التسجيل والطابع	89.730.000
201-003-حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1.014.380.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	(593.790.000)
201-004-حواصل الضرائب غير المباشرة	5.000.000
201-005-حواصل الجمارك	555.350.000
المجموع الفرعي (1)	**2.722.680.000**
1 2 -الإيرادات العادية :	
201-006-حاصل دخل أملاك الدولة	33.000.000
201-007-الحواصل المختلفة للميزانية	62.000.000
201-008-الإيرادات النظامية	-
المجموع الفرعي (2)	**95.000.000**
1 3 -الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	247.200.000
المجموع الفرعي (3)	**247.200.000**
مجموع الموارد العادية	**3.064.880.000**
2 - الجباية البترولية :	
201-011- الجباية البترولية	1.682.550.000
المجموع العام للإيرادات	**4.747.430.000**

المصدر : قانون المالية 2016، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72،الموافق لـ31 ديسمبر2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجباية العادية تمثل حصة الأسد مقارنة بإجمالي الإيرادات، وإن كانت الجباية البترولية في سنوات ماضية تترأس قائمة الإيرادات،إلا أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى تراجع مكانتها ضمن مجموع الإيرادات .

الفرع الثاني : النظام الضريبي الجزائري

قامت الحكومة بإدخال عدة تعديلات على النظام الضريبي من سنة لأخرى، وهذا كما يلي:

أولا :الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) : هي ضريبة سنوية وحيدة تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين المكلفين بالضريبة ، ويخضع لها الشخص الطبيعي الذي له موطن اعتيادي في الجزائر ومصادر دخله من الجزائر ، أعضاء شركات الأشخاص ، الشركاء في الشركات المدنية المهنية ، أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة فيها ، وأعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي.[1]

الجدول رقم 15: السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

شرائح الدخل الخاضع للضريبة (دج)	المعدل المطبق
لا يتجاوز 120.000 دج	0%
من 120.001 إلى 360.000 دج	20%
من 360.001 إلى 1.440.000 دج	30%
أكثر من 1.440.000 دج	35%

المصدر:قانون المالية 2016،الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 72،الموافق لـ31ديسمبر2015.

[1] سميرة بوعكاز ، "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي** "، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص ص 8،9.

ثانيا :الضريبة على أرباح الشركات (IBS): هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال مهما كان شكلها وغرضها، وفق معدل سنوي ثابت، ويخضع لهذه الضريبة الشركات التالية:[1]

- الضريبة على أرباح الشركات تطبق على الأرباح المحققة من طرف الأشخاص المعنويين الذين ليس لهم مقر اجتماعي للشركة أو العنوان الأساسي الخاص بمقر الشركة ثابت في الجزائر؛
- الأشخاص المعنويين الذين ليس لهم شركات في الجزائر ويحققون أرباح في الجزائر؛

وتكون هذه الشركات خاضعة لهذه الضريبة إما وجوبا وتتمثل في شركات الأموال (شركات الأسهم الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، المؤسسات والهيآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري الشركات المدنية المتكونة تحت شكل شركة الأسهم) ، أو تخضع لها اختيارا وتتمثل في الشركات التي تكون خاضعة في الأصل للضريبة على الدخل الإجمالي ، إلا أن المشرع الضريبي سمح لها بالخضوع للضريبة على أرباح الشركات شريطة تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في القانون لدى مفتشية الضرائب المعنية ، وهذا الاختيار نهائي ولا رجعة فيه مدى حياة الشركة ، وهذه الشركات تتمثل في شركات الأشخاص (شركات التضامن ، شركات التوصية البسيطة وأخيرا جمعيات المساهمة) ، وعلى الصعيد الجبائي تم مراجعة نسبة الضريبة على أرباح الشركات ، التي تم توحيدها في إطار قانون المالية لـ 2015 عند نسبة 23% ، لجعلها تتراوح بين 19% و 26% حسب نوع النشاط و هكذا فإن معدل هذه الضريبة حدد ب19% بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 23% بالنسبة لقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري و السياحة و 26% بالنسبة لباقي النشاطات كالاستيراد.

ثالثا :الضريبة الجزافية الوحيدة (IFM): تأسست بموجب قانون المالية لسنة 2007 لتعويض النظام الجزافي للضريبة على الدخل وتعويض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني ، ويخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية ، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج) ، كما يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة ، المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو

[1] ثابتي خديجة ،" **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص** "، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011-2012 ، ص ص 103-105.

ينجزون مشاريع ، والمؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة".

تحدد نسبة الضريبة الجزافية الوحيدة بـ 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع وبـ 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

رابعا :الرسم على النشاط المهني (TAP): حسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة2016، يستحق الرسم على النشاط المهني على:[1]

- الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما، ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية؛
- الإيرادات الإجمالية التي يحققها في الجزائر الأشخاص الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية، أو الضريبة على أرباح الشركات.

يستفيد الخاضعون لهذا الرسم من:

- **تخفيض قدره 30% بالنسبة إلى:**
  - مبلغ عمليات البيع بالجملة ؛
  - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة؛
  - عمليات البيع المحققة من طرف المنتجين والتجار بالجملة المتعلقة بالأدوية المنتجة محليا.
- **تخفيض قدره 50% بالنسبة إلى:**
  - مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة؛
  - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية، بشرط أن تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية كما ينص عليها المرسوم التنفيذي 90-31 المؤرخ في 15ماي1996، وأن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10% و30%.

[1] المادة 217 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2016.

- **تخفيض قدره75% بالنسبة إلى:**

➢ مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغاز.

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2% ويوزع كما يلي :

الجدول رقم 16: توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0.59	%1.30	0.11%	%2

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2016.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويوزع ناتج الرسم كما يلي:

الجدول رقم17:توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
%0.88	%1.96	%0.16	%3

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2016.

يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج، ويتم توزيع هذا الرسم على النحو الآتي:

الجدول رقم 18: توزيع ناتج الرسم بالنسبة لنشاطات الإنتاج

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
%0.29	%0.66	%0.05	%1

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2016.

فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة 25%.

خامسا :الرسم على القيمة المضافة (TVA):أسس هذا الرسم عوض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات ، ويخضع للرسم على القيمة المضافة كل من المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة ، والشركات الفرعية والأشخاص الوسطاء ، أما بالنسبة للعمليات الخاضعة للرسم وجوبا فتتمثل في كل من المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون ، الأشغال العقارية والمبيعات التي

يقوم بها تجار الجملة ، العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين و الحفلات الفنية والألعاب والتسليمات بمختلف أنواعها ، بينما العمليات الخاضعة للرسم اختياريا تشمل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة أن يختاروا الخضوع لهذا الرسم بناءا على طلب منهم ، بشرط أن تكون العمليات التي يقومون بها موجهة إلى التصدير و للشركات البترولية ، المكلفين بالرسم الآخرين وللمؤسسات التي تستفيد من نظام المشتريات بالإعفاء.

تحدد معدلات الرسم على القيمة المضافة بـ7%معدل منخفض، و17% معدل عادي.[1]

الفرع الثالث : تحليل تطور الإيرادات الجبائية

نتطرق في هذا الصدد إلى مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في إيرادات الموازنة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] خرافي خديجة،" **مرجع سبق ذكره**"، ص ص211-213.

الجدول رقم 19:مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في إيرادات الموازنة خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية العادية	نسبة المساهمة	الجباية البترولية	نسبة المساهمة
2000	1578.1	349.5	22.14	1213.2	76.87
2001	1505.5	398.2	26.44	1001.4	66.51
2002	1603.2	482.9	30.12	1007.9	62.86
2003	1974.4	524.9	26.58	1350.0	68.37
2004	2229.7	580.4	26.03	1570.7	70.44
2005	3082.6	640.4	20.77	2352.7	76.32
2006	3639.8	720.8	19.80	2799.0	76.89
2007	3688.5	767.3	20.80	2796.8	75.82
2008	5190.5	965.2	18.59	4088.6	78.77
2009	3672.9	1144.5	31.16	2412.7	65.68
2010	4392.9	1298.0	29.54	2905.0	66.12
2011	5790.1	1527.1	26.37	3979.7	68.73
2012	6339.3	1908.6	30.10	4184.3	66.00
2013	5957.5	2031.0	34.09	3678.1	61.73
2014	5719.0	2078.7	36.34	3388.3	59.24
2015	*4684.6	*2961.7	63.22	*1722.9	36.77

المصدر:منشورات بنك الجزائر، انظر الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz

*قانون المالية 2015،الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد78،الموافق لـ31ديسمبر2014 .

أولا : مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى ، غير أن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة متذبذبة حيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى ، حيث قدرت سنة

2000 بـ 349.5 مليار دينار بنسبة مساهمة 22.14% ، لتواصل الارتفاع سنة 2009 إلى 1144.5 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 31.5% ويرجع الفضل في هذا الارتفاع إلى تحسن جباية الضرائب على الدخل الإجمالي والتي كانت نتيجة ارتفاع أجور موظفي الدولة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما سمح البرنامج الخماسي (2005–2009) بخلق مؤسسات جديدة ، أما في السنوات 2010 و2011 و2012 فقد عرفت انخفاضا لتعاود من جديد الارتفاع في سنتي 2013 و 2014 حيث حققت ما نسبته 34.09% و 36.34% على التوالي ، كما حققت في سنة 2015 أعلى قيمة لها بنسبة قدرت بـ % 63.22 وذلك راجع لاعتماد الدولة عليها خاصة مع انهيار أسعار النفط.

ثانيا : مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000–2015 عرفت تذبذبا فمرة ترتفع ومرة أخرى تنخفض، ففي سنة 2005 وصلت إلى ما قيمته 2352.7 مليار دج بعدما كانت في سنة 2004 قد حققت 1570.7 مليار دج وهذا ناتج عن إدراج ترتيبات جديدة فيما يخص جباية الضرائب البترولية وهذا لحماية المالية العامة من الصدمات الخارجية وخاصة فيما تعلق بالمساهمة الإجبارية لشركة النفط الوطنية سوناطراك في كل مشاريع التنقيب وتطوير الحقول النفطية ، وتطبيق رسم خاص على الأرباح عندما تتجاوز أسعار النفط 30 دولار للبرميل ، كما بلغت الجباية البترولية سنة 2008 ما قيمته 4088.6 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 78.77% من إيرادات الجباية الكلية ، ثم انخفضت بعدها سنتي 2009 و2010 بسبب الأزمة العالمية لكنها عاودت الارتفاع سنة 2012 حيث بلغت 4184.3 مليار دج بنسبة وصلت 60% من إيرادات الجباية الكلية،وانخفضت سنة 2013بسبب الهجوم على مجمع تقنتورين من قبل جماعات مسلحة،الأمر الذي نجم عنه خروج المؤسسات المالية الكبرى العاملة في قطاع المحروقات، مما انعكس على الطاقة الإنتاجية للمجمع، حيث توقف لمدة قاربت 06 أشهر، مما انعكس سلبا على حجم إيرادات الجباية البترولية، كما انخفضت سنة 2015 إلى 1722.9 مليار دج، بسبب انخفاض أسعار البترول التي تراجعت إلى 36 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 95 دولار سنة 2014، خاصة في ظل ظهور الغاز الصخري.

المطلب الثالث : الموازنة العامة في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى :

الفرع الأول : تعريف الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري

عرفت المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية الميزانية العامة للدولة كما يلي :"الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".[1]

الفرع الثاني : تحضير الموازنة العامة في الجزائر

إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية (الحكومة) ، ويعود هذا الاختصاص إلى وزارة المالية بالذات التي تعتبر مؤهلا لهذا العمل، حيث يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية فيتفق مع باقي الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة ، وعند الاختلاف في الرأي يعرض الاختلاف على رئيس الجمهورية ، فكلما كان تحضير الموازنة أقرب إلى بداية السنة المالية الجديدة كلما كان التقدير المذكور أقرب إلى الحقيقة ، وتعد أرقام الموازنة السابقة والحسابات الختامية السابقة من بين أهم العناصر التي يتم على أساسها تقدير ميزانية الإيرادات ثم ميزانية النفقات العامة.

[1] المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15أوت 1990،المتعلق بالمحاسبة العمومية.

الفرع الثالث : تحليل تطور الموازنة العامة

الجدول رقم 20: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	1578.1	1178.1	400
2001	1505.5	1321.0	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1974.4	1690.2	284.2
2004	2229.7	1891.8	337.9
2005	3082.6	2052.0	1030.6
2006	3639.8	2453.0	1186.8
2007	3688.5	3108.5	580
2008	5190.5	4191.0	999.5
2009	3672.9	4246.3	(573.4)
2010	4392.9	4466.9	(74)
2011	5790.1	5853.6	(63.5)
2012	6339.3	7058.1	(718.8)
2013	5957.5	6024.1	(66.6)
2014	5719.0	6980.2	(1261.2)
2015	4684.6	8858.1	(4173.5)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وقانون المالية 2015.

والشكل التالي يبين تطور رصيد الموازنة:

الشكل رقم 07: تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2015) بالمليار دج

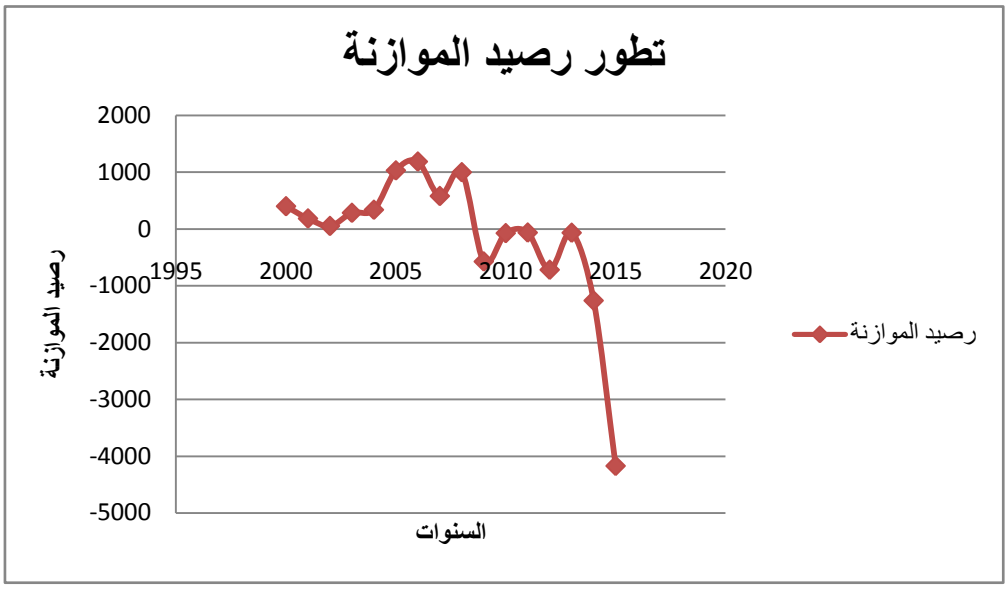

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم20.

من خلال الشكل والجدول أعلاه، نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة عرف فائضا خلال الفترة الممتدة من 2000-2008 ، بحيث بلغ الفائض سنة 2000 قيمة 400 مليار دج ، وبلغ أقصاه سنة 2006 ليبلغ قيمة 1186.8 مليار دج ، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات البترولية كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ، إلا أنه في سنة 2009 حققت عجز نتيجة التأثر بالأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على الصادرات النفطية ، واستمر هذا العجز إلى غاية 2015 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى 36 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت في السنة الماضية 95 دولار للبرميل الواحد.

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في ظل الاهتمام المتزايد بالاستثمارات الأجنبية تعمد الدول إصدار تشريعات وقوانين عديدة ومتلاحقة في سبيل تشجيع وجذب هذه الاستثمارات، وعلى هذا الأساس ما هو واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ؟ وما هي مختلف التشريعات القانونية التي انتهجتها الجزائر لجذب هذا الاستثمار ؟ وما هو تطور تدفق هذا الاستثمار؟ كل هذا سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر

يمثل مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، وفيما يلي نستعرض مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر:

الفرع الأول: البيئة السياسية والتشريعية

يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي أحد الشروط الأساسية لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنسبة للجزائر وحسب تقارير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ سنة 2004م.

كما يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة و أحكام واضحة ليتسنى له أن يعمل بكفاءة وذلك يتطلب تشريعات ملائمة تنظم عملية الاستثمار ، وقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة ومع وضع حقيقي لعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص وقدرات كل منها ، كما أن الاستثمار الأكثر شيوعا في بلادنا هو في ميدان المحروقات ، ومن ثم كانت لهذا الجانب قوانين خاصة تحكمه.[1]

الفرع الثاني : البيئة الاقتصادية

نستعرض في هذا العنصر بعض مؤشرات البيئة الاقتصادية والمتمثلة أساسا في :

أولا : معدل النمو الاقتصادي : رغم الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر لسنوات طويلة من اضطرابات سياسية واقتصادية، إلا أنها حققت معدلات نمو إيجابية بفعل ارتفاع أسعار النفط. والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2006-2014).

[1] سعيدي يحي ،" **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ، العدد 31، جامعة المسيلة،الجزائر ،جوان 2009، ص 88.

الجدول رقم21: تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة(%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	1.7	3.4	2.0	1.59	3.6	2.80	3.29	2.80	3.80

Source :**http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:34:::NO:RP**,Le21/04/2016 à 12.30.

ثانيا : معدل التضخم :شهد معدل التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة معدلات منخفضة، وهذا راجع إلى السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر، للتحكم في معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، باستثناء سنة2012أين ارتفع معدل التضخم إلى 8.9%، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم22 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2007-2014)

الوحدة (%)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	3.7	4.8	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر،انظر الموقع الالكتروني، http://www.bank-of-algeria.dz

ثالثا : حجم السوق :تركز العديد من الدراسات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ،حيث أن أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير و الجدول رقم () يوضح بيانات حجم السوق في الجزائر .

الجدول رقم 23:بيانات حجم السوق في الجزائر خلال الفترة (1996-2012)

السنوات	1996	2000	2005	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي *	46941	54790	102339	138199	161777	198538	207955
السكان**	29845	31719	33960	36383	37062	37726	38481
الدخل الفردي***	1572	1727	3013	3796	4364	5257	5403

*مليون دولار ،**ألف نسمة ،***الدولار

المصدر: زرقين عبود ،نورة بيري،"**محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر ،تونس والمغرب**"،مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، الجزائر، 2014، ص52.

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق الجزائر يضم 38.481 مليون نسمة ، ولكن لا يعتبر عدد السكان مؤشرا كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية ، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد ، وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تؤخذ في غالب الأحيان للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق ، والناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي يعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لم يعرف تغيرا كبيرا في الفترة 1996-2000 ، غير أنه وبداية من 2005 شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ سنة 2012قيمة 207.955 مليار دولار ، ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هذه الفترة 2009-2012، كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي نلاحظ أنها سجلت ارتفاعات كبيرة ،فقد قدر الدخل الفردي سنة 2012ب5403دولار .

هذه البيانات تدل إجمالا على تحسن القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعتبر مؤشر جيد ومحفز لدخول الاستثمارات الأجنبية .

رابعا :التوازن الخارجي :شهدت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا منذ ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، إذ أصبح يسجل فائضا، وهو ما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي ، كما تجدر الإشارة أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية إلى أقل من 2مليار دولار أمريكي في نهاية 2002 ، بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994،والجدول التالي يوضح تطور الين الخارجي خلال الفترة (2004-2014).

الجدول رقم 24 : تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2004	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدين الخارجي	21.821	17.192	5.921	5.687	5.536	4.410	3.694	3.396	1.760

المصدر: تقارير بنك الجزائر،انظر الموقع الالكتروني، http://www.bank-of-algeria.dz

الفرع الثالث: البنية التحية للمواصلات والاتصالات

أولا : شبكة المواصلات: تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا بـ107324كلم ، إلا أنها تفتقر إلى الصيانة الدائمة فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، ونظرا لأتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية فإن تكلفة النقل والتوزيع تعتبر مرتفعة نسبيا، كما تعتبر شبكة النقل بالسكة الحديدية جد متأخرة في الجزائر فهي في الغالب موروثة منذ الحقبة الاستعمارية ، وعلى الرغم من أن الشبكة تبلغ 4500كلم ، إلا لأن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبر هذه الشبكة وهو الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري و ما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وزيادة حجم التلوث البيئي ،وبالمقارنة مع الدول المجاورة يبقى على الجزائر العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ.

وفيما يتعلق بالنقل البحري والجوي هناك تقادم أسطول الشركات الوطنية ومحدودية نشاط الشركات الأجنبية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة مما يزيد من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم .[1]

[1] ناجي بن حسين ،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد2،الجزائر ، 2009،ص8.

ثانيا : تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يعتبر توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الأجنبية في دولة ما، حيث عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تطورات سريعة خلال السنوات القليلة الماضية خاصة بعد إلغاء احتكاره من طرف الدولة في عام 2000م ، وذلك عن طريق الفصل بين أنشطة البريد وتلك الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية . كما تم إحداث سلطة مختصة بتنظيم البريد والمواصلات، إذ ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 16 مليون مشترك في 2006م، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6مليون مشترك سنة 2004م بعدما كان في حدود 2.6مليون 2002م، أما الحجم الإجمالي للاستثمارات فقد بلغ 5 مليار دولار ، 4 منها آتي من الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثالثا : الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7.000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% ، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية ، 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف على توزيعها مؤسسة سونلغاز. كما يستفيد حاليا 1.7مليون منزل من التموين المباشر بالغاز الطبيعي.[1]

المطلب الثاني : التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر

عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية من بينها إصدار قوانين لتشجيع الاستثمار،وعلى هذا الأساس نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر من فترة الستينات إلى يومنا هذا .

الفرع الأول : فترة ما بعد الاستقلال

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة قانونان يتعلقان بالاستثمار وهما القانون الصادر في سنة 1963، والقانون الصادر في سنة 1966.

أولا :قانون الاستثمار الصادر في 1963 :أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها حول الاستثمار في 26-07 -1963 [2]، حيث كان يهتم بالاستثمار الأجنبي وضرورة استقطابه قصد إعادة بناء البلد اقتصاديا بعد

[1] سعيدي يحي ،" **مرجع سبق ذكره** "، ص ص 92،93.

[2] القانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 ، المتضمن قانون الاستثمارات.

استقلاله والمحافظة على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال ، وقد منح هذا القانون بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب تمثلت في :[1]

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات عن طريق اتفاقية ؛
- المساواة أمام القانون ، لاسيما المساواة الجبائية ؛
- ضمان ضد نزع الملكية ، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا إذا أصبحت الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة ، كما يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل ؛
- امتيازات خاصة بتحويل الأموال، 50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها .

ثانيا :قانون الاستثمار الصادر في 1966: بعد فشل قانون 1963 تبنّت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، والذي صدر بموجب الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 1966/09/15 ، و لقد وضع هذا القانون المبادئ التالية :[2]

- الاستثمارات الخاصة لاتمنح بحرية في الجزائر حيث :
- ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها؛
- يمكن لرأس المال الخاص الوطني والأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى على أن لا يتم ذلك بكل حرية ، فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة لابد له أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.
- منح ضمانات وامتيازات للاستثمار ، وتمثلت في :
- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية؛
- تحويل الأموال والأرباح الصافية؛

[1] كمال سمية ، "**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر** " ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون خاص ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2002-2003 ، ص 28.

[2] صفيح صادق ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد –دراسة حالة الجزائر–** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص ص 173-175.

- ضمانات ضد التأميم ، حيث يقرر التأميم بموجب نص شرعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.
- الإعفاء التّام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري لمدّة لا تتجاوز عشر سنوات والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها لمدة لا تتجاوز خمس سنوات؛
- ضمانات الاقتراض المتوسط والطويل المدى بالإضافة إلى منح تخفيضات على الفوائد.

تعتبر هذه الأحكام غير محفزة للمستثمرين الأجانب ، حيث لم ينص المشرع على ضمان تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة للتأميم .

الفرع الثاني : فترة الثمانينيات

تبنت الجزائر سنة 1982 القانون رقم 13/82 والذي أكّدت فيه نيّتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المتمثل في " الشركات المختلطة" ، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة المشاركة الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية و تستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلفة و التي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية و من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية و كذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير و القرار، و ضمان حق التّحويل.[1]

وبعد أربع سنوات وبسبب الأزمة البترولية وما كان لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني عمدت الحكومة الجزائرية فسح المجال أكثر لرأس المال الأجنبي خاصة عندما أدركت أن القانون رقم 82-13 لم يحقق نتائج مقبولة فتم إصدار القانون رقم 86-13 الذي يعد تكملة وتعديلا للقانون السابق.

وفي سنة 1988 تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية أدت إلى ظهور " المؤسسات العمومية الاقتصادية" وتكمن استقلالية هذه المؤسسات في أنها أصبحت غير خاضعة للوصايا الوزارية والقانون العام ، إلا أن إصدار هذا القانون جاء في الوقت الذي كان فيه المناخ الاستثماري غير ملائم فكان مجرد حبر على ورق.

[1] سعد محمود الكواز ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على الأقطار النامية** " ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، جامعة الموصل ،العراق ، يومي 14و15 نوفمبر 2005 ، ص 341.

الفرع الثالث : فترة التسعينيات

في ظل هذه الفترة تم إصدار مجموعة من القوانين يخص بعضها الاستثمار وحركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وبالذات إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وقانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 .

أولا :قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض : صدر هذا القانون في 14أفريل 1990، إذ نصت المادة 183 منه على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي مخصص للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بموجب نص قانوني ، كما نص هذا القانون على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وفتح الطريق للشراكة المالية من خلال حرية إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر كما نص على الضمانات المتعلقة بالتحويل مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة عن القانونين 82-13 و86-13 المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصادية.[1]

ثانيا :قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 : صدر هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على :[2]

- **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار**: هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة؛
- **مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار** : جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها:" يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"،
- **ثبات القانون المطبق على الاستثمار** : جاء في المادة 39 من نفس المرسوم وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمار الجزائري في هذه المادة " لا تطبيق المراجعات أو

[1] أوشن ليلى ، "**الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** _"، مذكرة ماجستير في القانون ، تخصص قانون التعاون الدولي ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ،2011 ، ص ص56،57.

[2] عبد المجيد أونيس ، "**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع و آفاق**– "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17 و18 أفريل 2006 ، ص ص 255،256.

الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة" ، كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرتها؛

- **ضمان حرية التحويل :** للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد وغيرها ، كما تنفد طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما.

في هذا الإطار وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 تم إنشاء "وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI "وهي مؤسسة عمومية تدعم وتساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات ومنح الامتيازات لهم.[1]

الفرع الرابع : قوانين الاستثمار منذ بداية الألفية الجديدة

أولا :الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

صدر الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر ، حيث تم إلغاء الأحكام السابقة المخالفة له و يرتكز هذا القانون على المبادىء التالية:[2]

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و إلغاء أي نوع من التصريح المسبق ؛
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب ؛
- إلغاء التمييز مابين القطاع العام والخاص؛ إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل "وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI" تعويضا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات.

[1] منصور داود ،"**الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص ص13،14.

[2] حمدي فلة ، حمدي مريم ، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**" ، مجلة المفكر ، العدد06 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص ص 337،338.

ثانيا :الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

يهدف الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 إلى تعديل وإتمام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، والجديد في هذا القانون ما يلي :[1]

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين؛
- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين، والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة؛
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار ، يتكون من 8 وزراء ويرأسه رئيس الحكومة ، يقوم بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.

ثالثا :الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009

تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تعديلا جوهريا على الإطار القانوني لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، حيث نصت المادة 58 من الأمر 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 على أنه "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي ، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء".[2]

رابعا : التدابير المدرجة في قانون المالية لعام 2015

تضمن قانون المالية لسنة 2015 تعديلات على الأمر رقم 01-03، المعدل والمتمم، والمتعلق بتطوير الاستثمار والمدرج فيه تدابير دعم جديدة والمشجعة للأنشطة الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية وتخفيف ضرائب المؤسسات.

---

[1] جوامع لبيبة ، "**أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 315.

[2] أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

تضمن هذا القانون ما يلي:[1]

- **التدابير المتصلة مباشرة بالاستثمار**

تعديلات الأمر رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001 المعدل والمتمم والمتعلق بتطوير الاستثمار إدراج

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاضعة للنظام العام (المادة 74 من قانون المالية لسنة 2015 المعدل للمادة 9 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه)
- اللامركزية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية والتي كانت تخضع مسبقا مبدئيا لقرار المجلس الوطني للاستثمار،والتي مبلغها أقل من 2 مليار دينار جزائري(المادة 97 من قانون المالية لسنة 2015 المعدل للمادة 9 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه).
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية ، صناعة الحديد والتعدين ، الكهربائية والكهرومنزلية ، الكيمياء الصناعية ، الميكانيك وقطاع السيارات ، الصيدلانية ، صناعة الطائرات ، بناء السفن وإصلاحها ،التكنولوجيا المتقدمة ،صناعة الأغذية النسيج و الألبسة ، الحليب والمواد المشتقة ،الخشب وصناعة الأثاث من إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على الأرباح الشركات ،الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم النشاط المهني ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية (المادة 75من قانون المالية لسنة 2015).

خامسا :قانون المالية لسنة 2016

يأتي قانون المالية لسنة 2016 في ظل ظرف اقتصادي صعب بفعل انهيار أسعار البترول ، والتي كان لها تأثير كبير على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني ، وفي الجانب المتعلق بالاستثمار فإن هذا القانون حافظ على سياسة السلطات العمومية في هذا المجال ، والقائمة على منح إعفاءات ضريبية مؤقتة لتشجيع الاستثمارات المنتجة والتابعة للصناعة الناشئة ، وكذا الاستثمارات الممنوحة في إطار الأنظمة الخاصة التي تتمثل أساسا في أنظمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق

[1] منشورات الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار،انظر الموقع الالكتروني htt://www.andi.dz

الوطني للتأمين على البطالة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أما فيما يخص الإجراءات غير الجبائية المتعلقة بالاستثمار فقد نصت المادة 55 من قانون المالية لسنة 2016 عل إمكانية اللجوء للتمويلات الخارجية الضرورية لتمويل الاستثمارات الإستراتجية من طرف المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري ، إضافة إلى إمكانية فتح رأس مال المؤسسات العمومية للاكتتاب من قبل الخواص المقيمين ، مع الاحتفاظ بنسبة 34% للشريك الخاص بعد خمس سنوات وذلك إثر المرور على مجلس مساهمات الدولة الذي يملك حق الموافقة من عدمها.[1]

المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الجزائر من بين البلدان التي اهتمت باستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر لتوفير رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص العمل ...الخ ، وفي هذا الصدد نستعرض ما يلي :

أولا :الاستثمارات الواردة

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تطورا تدريجيا عبر السنوات ، حيث تميزت فترة التسعينات بانخفاض حجم هذه التدفقات وذلك راجع إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي ميز تلك الفترة.

ويبين الجدول التالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

[1] التقرير التمهيدي لقانون المالية2016،الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية ،الموافق لـ31 ديسمبر2015.

الجدول رقم 25 : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم التدفقات	السنوات	حجم التدفقات	السنوات	حجم التدفقات
2000	438	**2005**	1081	**2010**	2264
2001	1196	**2006**	1795	**2011**	2571
2002	1065	**2007**	1662	**2012**	3052
2003	634	**2008**	2594	**2013**	2661
2004	882	**2009**	2746	**2014**	1488

Source:www.unctad.org/fr

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تذبذبا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة ، فبعد أن سجلت انخفاضا كبيرا سنتي 2002 و2003 لتصل إلى 634 مليون دولار ، في حين كانت تقدر بحوالي 1196 مليون دولار سنة 2001 وذلك بفعل رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات ASPAT الهندية ، كما سجلت ارتفاعا نسبيا خلال الفترة بين 2004 و2009 ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد العائدات النفطية ، مما أدى إلى فتح قطاعات جديدة للاستثمار مثل البنى التحتية والخدمات، أما السنوات اللاحق ة فقد شهدت انخفاضا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن أهم أسباب الانخفاض تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي بسب آثار الأزمة العالمية ، حيث سجل انخفاضا سنتي 2009 و2010 ، في حين شهدت سنة 2012 ارتفاعا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليصل إلى أعلى قيمة له بحوالي 3052 مليون دولار ، وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات العمومية الضخمة المقررة ضمن برنامج الاستثمارات العمومية (2010–2014) ، لتعاود الانخفاض في سنتي 2013 و2014.

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (greenfield) فتشير قاعدة البيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة "فاينانشيال تايمز" العالمية خلال الفترة مابين 2003 و 2015 إلى ما يلي :

- حلت الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، والشكل الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2003-2015.

الشكل رقم 08: أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2003-2015

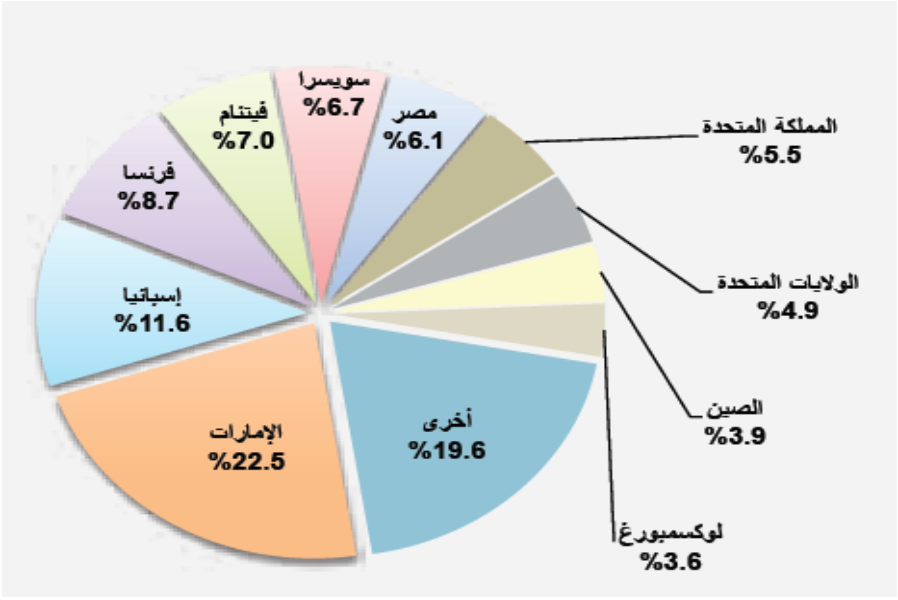

المصدر:تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمارات،2015 ، ص119.

- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والمعادن 21.1% والعقار بنسبة 19.6% ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 26 :الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين 2003-2015

الاستمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين 2003 و2015						
الترتيب	**نوع القطاع**	**عدد الشركات**	**عدد المشروعات**	**عدد الوظائف**	**التكلفة بالمليون$**	**% من الإجمالي**
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6.489	19.130	28
2	المعادن	17	21	16.486	14.371	21
3	العقارات	14	19	14.199	13.343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3.863	7.294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5.826	2.678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3.726	2.238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1.814	1.599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14.728	1.252	2
9	المنسوجات	9	9	3.678	997	1
10	التخزين	2	3	1.786	858	1
	أخرى	159	188	20.558	4.282	6
الإجمـــــالي		**306**	**375**	**93.153**	**68.040**	

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان الجاذبية "**مرجع سبق ذكره**"،ص119.

والشكل الموالي يوضح أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي:

الشكل رقم 09 : أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي

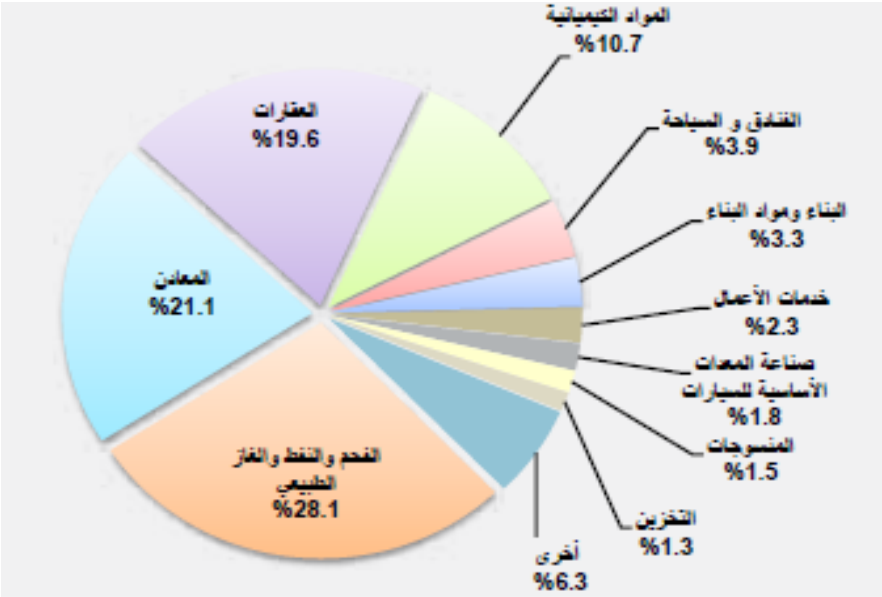

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مرجع سبق ذكره**، ص119.

ثانيا :مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

جدول رقم27: مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2015)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %
الاستثمار المحلي	59563	99%	9.100.521	79%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2.471.691	21%
المجموع	60239	100%	11.572.213	100%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،انظر الموقع الالكتروني، htt://www.andi.dz

تمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال هذه الفترة، والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما قيمته 2.471.691 مليون دج من أصل 11.572.213 مليون دج ، وتمثل ما نسبته 21% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة قدرت في الفترة

2002-2011 بـ 19.96% حيث كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل 451 مشروع استثماري بقيمة 2.164.378 مليون دج من أصل 47.284 مشروع استثماري وطني بقيمة 6.578.522 مليون دج.

ثالثا : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني

يبين الجدول الموالي، توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002-2015:

الجدول رقم28: توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002-2015)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%
الخاص	59.047	98%	6.415.186	55%
العمومي	1.095	1.8%	3.983.653	34%
المختلط	97	0.2%	1.173.374	10%
المجموع	**60.239**	**100%**	**11.572.213**	**100%**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،انظر الموقع الالكتروني، htt://www.andi.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه من بين 60239 مشروع استثماري أنجز خلال الفترة (2002-2015) ، يوجد 59047 مشروع استثماري تابع للقطاع الخاص وهو ما يمثل نسبة 98% من إجمالي المشاريع وبقيمة 6.415.186 مليون دج ، بينما يوجد 1095 مشروع استثماري تابع للقطاع العام بمبلغ يقدر بـ 3.983.653 مليون دج أي ما نسبته 1.8% ، ويلاحظ أن 97 مشروع استثماري وبقيمة 1173374 مليون دج تابع للقطاع العام والخاص معا ، ويمثل نسبة 0.2% من إجمالي المشاريع المصرح بها.

ويمكن التعبير عن بيانات الجدول أعلاه بالشكل التالي :

الشكل رقم 10 : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2002-2015) بالمليون دج

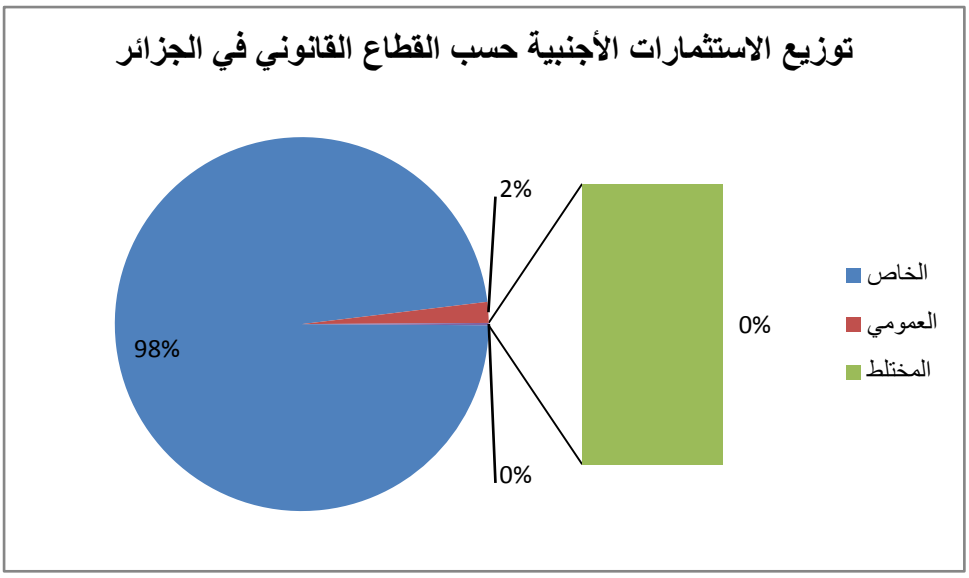

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم28.

المبحث الثالث : آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تعد السياسة المالية من أهم العوامل المؤثرة على اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال دراسة أثر كل من الساسة الضريبية وسياسة النفقات العامة وفعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

لقد عمل المشرع الجزائري على منح مجموعة من الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي وذلك استنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر 01-03، على مرحلتين (مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال) وذلك حسب النظامين التاليين:

الفرع الأول :النظام العام

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم ، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية استغلاله.[1]

وتتمثل أهم المزايا التي يمنحها فيما يلي :

أولا :مرحلة الإنجاز : وتتمثل هذه الإعفاءات عموما في :[2]

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة ؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة ؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية ؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية لإنجاز المشاريع الاستثمارية .

ثانيا :مرحلة الاستغلال : تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة 03 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر مما يلي:[3]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتمدد هذه المدة من 03 سنوات إلى 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ أكثر من منصب شغل عند انطلاق النشاط .

---

[1] عبد المجيد تيماوي ، مصطفى بن نوي ،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري** "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17و18 أفريل 2006 ، ص 242.

[2] عفيف عبد الحميد ، "**فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 195.

[3] محمد منير حساني ، "**اعتماد الجزائر القانون الإتفاقي الاستثماري لتشجيع الاستثمار وتشجيعه** "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، ص17.

الفرع الثاني : النظام الخاص أو الاستثنائي

يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي وتقسم المزايا في هذا المجال كذلك على مرحلتين وهما :

أولا :مرحلة الإنجاز: تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:[1]

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال ؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ثانيا :مرحلة الاستغلال : تشمل هذه الامتيازات ما يلي :

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ، من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي ، من الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني ؛[2]
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.[3]

فمن خلال دراستنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ، قدر حجم تدفقات الاستثمار لسنة 2000 ما قيمته 438 مليون دولار ليرتفع سنة 2001 إلى 1196 مليون دولار وهي السنة التي توافق

[1] طالبي محمد ، "**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06، الجزائر، ص 312.

[2] لقراف سامية ، "**الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص29.

[3] منصوري الزين،" **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**"،ط1، دار الراية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012 ،ص102.

إصدار الأمر رقم 01-03 الذي انطوى على حوافز ضريبة ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فعلى الرغم من استصدار العديد من الإجراءات يبقى الاستثمار الأجنبي نسبته ضئيلة، فالحركية في إصدار النصوص لم تواكبها حركية في تطور الاستثمار الأجنبي حسب ما تم التسطير له.

المطلب الثاني : السياسة الإنفاقية و الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت سياسة الإنفاق العام في الجزائر في الفترة 2000-2014 تطورات ، الأمر الذي كان له انعكاسات على مناخ الاستثمار في نفس الفترة ، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى فعالية السياسة الانفاقية في التأثير على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم29: تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة		الاستثمار الأجنبي المباشر	
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %
2000	1178.1	-	32.08	-
2001	1321.0	12.12	87.78	173.62
2002	1550.6	17.38	81.45	(7.12)
2003	1690.2	9.00	42.81	(47.44)
2004	1891.8	11.92	61.47	43.58
2005	2052.0	8.46	77.25	25.67
2006	2453.0	19.54	124.79	61.54
2007	3108.5	26.72	111.31	(13.48)
2008	4191.0	34.82	177.52	59.48
2009	4246.3	1.31	194.55	9.59
2010	4466.9	5.19	165.77	(14.79)
2011	5853.6	31.04	191.08	15.26
2012	7058.1	20.57	238.63	24.88
2013	6024.1	(14.64)	206.43	(13.49)
2014	6980.2	15.87	128.04	(37.97)

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر،والموقع الالكتروني

www.unctad.org/fr

الشكل الموالي يوضح تطور معدل الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم 11 : تطور معدل الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2015) بالمليار دج.

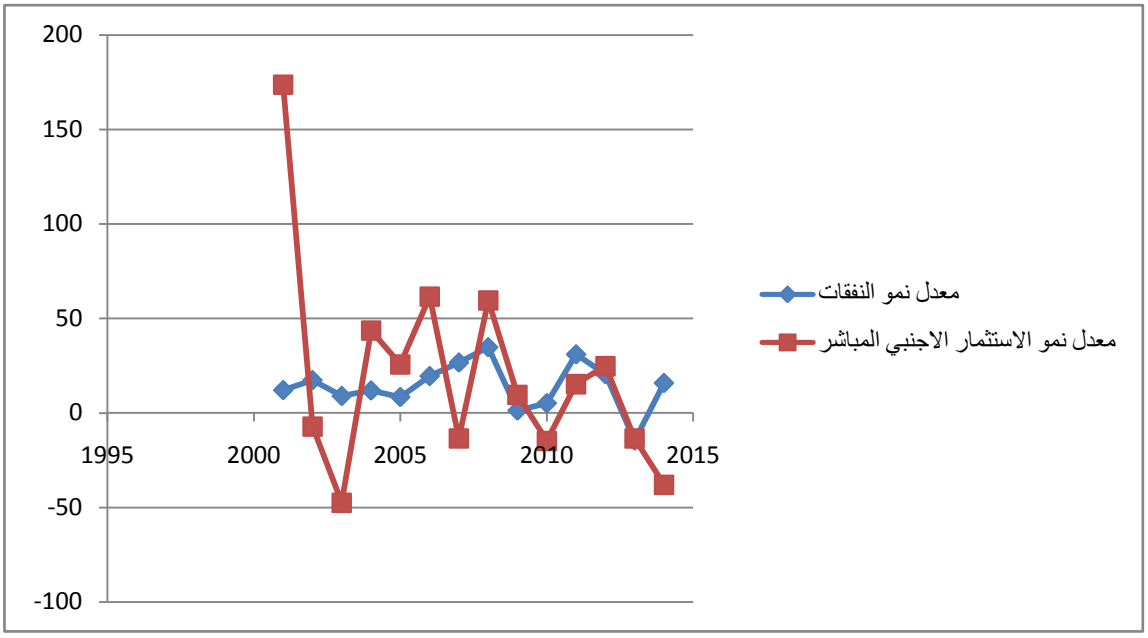

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم29.

من خلال الشكل والجدول السابق، نلاحظ ارتفاع كبير في حجم النفقات العامة طوال فترة الدراسة فمثلا خلال سنة 2002 كانت قيمة النفقات العامة 1550.6 مليار دج، لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 7058.1 مليار دج ، وبالمقابل نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأخرى عرفت ارتفاعا حيث سجلت سنة 2002 ما قيمته 81.45 مليار دج لتحقق أقصى قيمة لها سنة 2012 بـ 238.63 مليار دج، ولا يعني بالضرورة أنه كلما ارتفعت النفقات العامة يرتفع معها الاستثمار الأجنبي فمثلا خلال سنة 2003 ،سجلت النفقات العامة معدل نمو 9% ولكن لم يقابلها معدل متنامي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بل حقق انخفاض نسبته 47.44% ، ذلك أن الاستثمار الأجنبي تحكمه عوامل لا يمكن التحكم فيها، ومن أجل توضيح العلاقة بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2014 لا بد من دراسة أثر كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الاستثمار الأجنبي المباشر كل على حدى.

أولا :تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر

سجلت نفقات التسيير تطور مستمر خاصة في ظل الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 ، حيث أنه في الفترة 2014 ارتفع حجم نفقات التسيير عن السنة السابقة حيث قدرت بـ 4486.3 مليار دج بمعدل نمو 8.58% لكن في المقابل نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انخفاضا مقارنة بسنة 2013 ، حيث سجلت انخفاض بنسبة 37.97% ، فيمكن القول أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة نوعا ما، نظرا لطبيعة وخصوصية نفقات التسيير، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 30 : تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		الاستثمار الأجنبي المباشر	
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو%
2000	838.9	-	32.08	-
2001	798.6	(4.8)	87.78	173.62
2002	975.6	22.16	81.45	(7.12)
2003	1122.8	15.08	42.81	(47.44)
2004	1251.1	11.42	61.47	43.58
2005	1245.1	(0.48)	77.25	25.67
2006	1437.9	15.48	124.79	61.54
2007	1673.9	16.41	111.31	(13.48)
2008	2217.7	32.48	177.52	59.48
2009	2300.0	3.71	194.55	9.59
2010	2659.0	15.60	165.77	(14.79)
2011	3879.2	45.88	191.08	15.26
2012	4782.6	23.28	238.63	24.88
2013	4131.5	(13.6 1)	206.43	(13.49)
2014	4486.3	8.58	128.04	(37.97)

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر،والموقع الالكتروني www.unctad.org/fr

والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 12 : تطور معدل نمو نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)

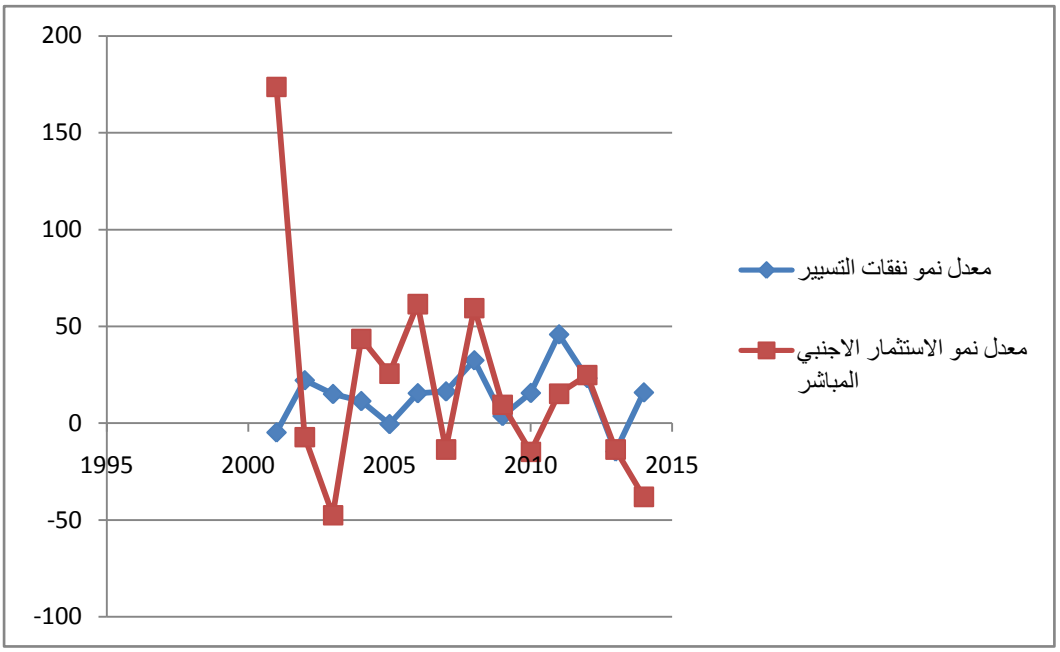

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم30 .

ثانيا : تطور نفقات التجهيز و الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة ارتفاع من سنة لأخرى، غير أنه في بعض السنوات سجلت انخفاضا.

الجدول رقم 31: تطور نفقات التجهيز و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة:مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز		الاستثمار الأجنبي المباشر	
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%
2000	339.2	-	32.08	-
2001	522.4	54.00	87.78	173.62
2002	575.0	10.07	81.45	(7.12)
2003	567.4	(1.32)	42.81	(47.44)
2004	640.7	12.91	61.47	43.58
2005	806.9	25.94	77.25	25.67
2006	1015.1	25.80	124.79	61.54
2007	1434.6	41.32	111.31	(13.48)
2008	1973.3	37.55	177.52	59.48
2009	1946.3	(1.36)	194.55	9.59
2010	1807.9	(7.11)	165.77	(14.79)
2011	1974.4	9.21	191.08	15.26
2012	2275.5	15.25	238.63	24.88
2013	1892.6	(16.83)	206.43	(13.49)
2014	2493.9	31.77	128.04	(37.97)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر،و الموقع الالكتروني

www.unctad.org/fr

والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم 13 : تطور معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)

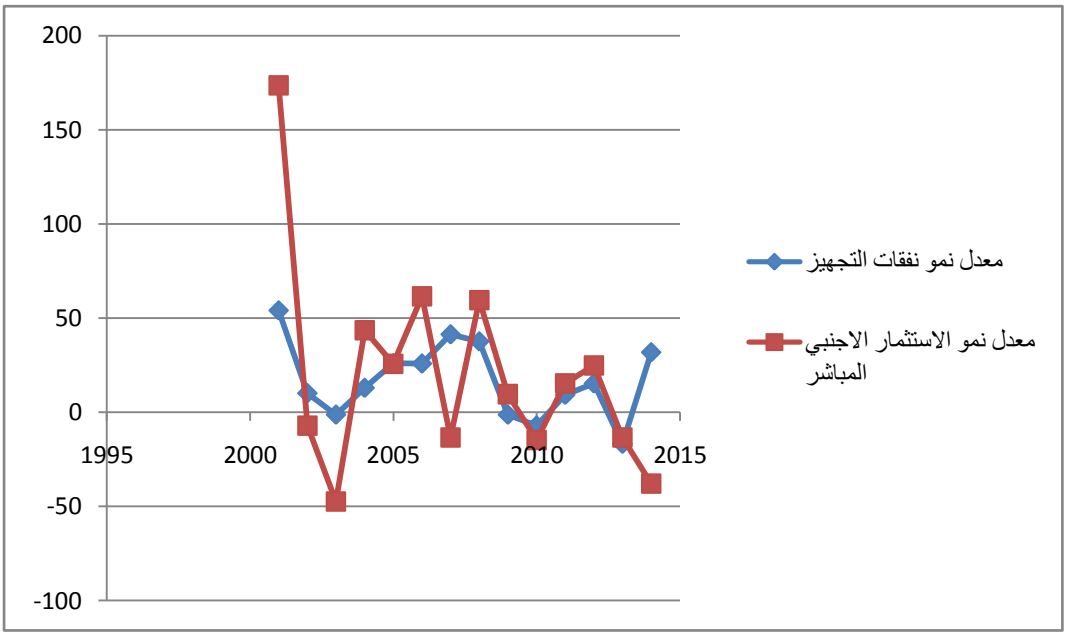

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم31.

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التجهيز في تطور من سنة لأخرى، ففي سنة 2009 بلغت قيمتها 1946.3 مليار دج لتنخفض بعدها في سنة 2010 لتصل إلى 1807.9 مليار دج وفي مقابل ذلك كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2009 تقدر بـ 194.55 مليار دج لينخفض سنة 2010 بقيمة 165.77 مليار دج ،ولكن في بعض الحالات الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينمو بنفس درجة نمو نفقات التجهيز وهذا راجع لعدة اعتبارات منها، أن البيئة الاستثمارية في الجزائر غير محفزة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لغياب البنى التحتية، إضافة إلى قاعدة 49-51 التي تشكل أهم عائق لتوطين هذه الاستثمارات في الجزائر.

المطلب الثالث :معوقات الاستثمار في الجزائر

يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من عدة عراقيل، وهذا ما أثر سلبا على التنمية الاقتصادية، وفيما يلي نستعرض بعض هذه العراقيل:

الفرع الأول : تأرجح البيئة السياسية والأمنية

يعتبر عدم الاستقرار السياسي و الأمني من أكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين، فبعد فترة طويلة من الاستقرار السياسي و السلام الاجتماعي من منتصف سنة 1965م إلى اليوم ،باستثناء الفترة من (1992-1999) ،عقبها مرّت الجزائر بفترة عدم الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات، كما أن الوضعية السياسية والأمنية السيئة التي سادت الجزائر أثرت بشكل بارز على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية إليها وذلك من خلال التأثير على التشريعات والأوامر وذلك لغياب الاستقرار الحكومي بالإضافة إلى الخطر الّذي يلاحق المستثمر الأجنبي و المحلي على حد سواء في نفسه و ممتلكاته نتيجة انعدام الأمن ، ولكن حاليا تشهد الجزائر استقرار نسبي في الوضع الأمني.[1]

الفرع الثاني :المشاكل التنظيمية و الإجرائية

تتمثل هذه العوائق في وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقد بعضها، فبال رغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية،إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية،رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين من بينها: [2]

- عدم توفر معلومات كافية، شاملة ومتجددة عن الاستثمار في الجزائر،يرجع إليها المستثمرين الأجانب للتعرف على فرص الاستثمار وظروفه قبل المجيء للجزائر ؛
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار ، مما يجعل المستثمر مشتت بين أكثر من هيئة لاتخاذ القرار ؛
- سوء تطبيق القوانين وعدم احترام الإجراءات و الآجال المفروضة قانونا، وعدم وجود آليات فعالة لمراقبة الإدارة في تنفيذها للقوانين المتعلقة بالاستثمار ؛

[1] عبد الكريم بعداش ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري حلال الفترة 1996-2005** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود والمالية، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص173.

[2] لعماري وليد،" **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر** " ،مذكرة ماجستير في القانون تخصص قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص ص96 ،97.

- طلب نفس الوثائق عدة مرات على مستوى عدة هيئات، مما يؤدي إلى إرهاق المستثمر الذي قد يضطر للعودة لبلده لجلب بعض الوثائق التي يمكن الاستغناء عنها .

الفرع الثالث:الفساد الإداري وانعدام الشفافية

الفساد الإداري هو استخدام الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية ،حيث يعتبر من أسباب انتشار الجريمة وتشويه سمعة البلد، فضلا عن كونه أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار ،وبالتالي عرقلة معدل التنمية ، وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:[1]

- الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية ؛
- تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوى؛
- شيوع ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- غياب مفهوم المساءلة وتحديد المسؤوليات ، نظرا لتمتع كبار المسئولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات .

الفرع الرابع: مشكلة الحصول على عقار صناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين ، الوطنيين والأجانب و لطالما تعثرت مشروعات ونفر المستثمرين لهذا السبب ، ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية:[2]

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري؛
- تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية ؛
- الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة ؛
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستثمارات المتخصصة في الميدان ؛
- بقاء العديد من عقود الملكية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية.

---

[1] وصاف سعيدي ، قويدري محمد ، "**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والحواجز** "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 8،الجزائر ، 2008،ص47.

[2] ساعد بوراوي ،"**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة ، الجزائر ،2007-2008،ص150.

الفرع الخامس :عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة بالدول النامية و المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط و إجراءات ، هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق عليها الجزائر ، حيث نجد أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالية والشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها .[1]

[1] بعلوج بولعيد ، "**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ،الجزائر ، ص ص86،87.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لواقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) ، يلاحظ أنها كانت سياسة مالية توسعية والتي تجسدت في مختلف البرامج التنموية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) ثم البرنامج الخماسي (2010–2014) كما يلاحظ أن نفقات التسيير كان لها النصيب الأكبر من نفقات الدولة مقارنة بنفقات التجهيز ، أما عن هيكل الإيرادات العامة فقد استحوذت الجباية البترولية عن نسبة معتبرة إلا أنه في الآونة الأخيرة ارتفعت نسبة الجباية العادية وذلك راجع إلى انهيار أسعار النفط .

رغم كل الجهود التي بدلتها الجزائر في إطار تحسين مناخها الاستثماري عن طريق سنها لقوانين وتشريعات محفزة للاستثمار إلا أنها لم تصل إلى المستوى المرغوب والدليل على ذلك تراجع التدفقات الواردة والتي كانت في الغالب متمركزة في قطاع المحروقات.

إن التطورات التي عرفتها السياسة المالية خلال فترة الدراسة كان لها أثر واضح على الاستثمار حيث أن السياسة الضريبية من خلال مختلف الإعفاءات والحوافز أما الإنفاق العام فقد كان تأثيره ضعيفا حيث كان لنفقات التجهيز نصيب التأثير الأكبر.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية ، نظرا لما يوفره من رؤوس أموال أجنبية ضخمة ، تساهم في سد الفجوة الادخارية ، دون القيود والشروط التي تتحكم في تدفقات القروض الأجنبية والمنح والمساعدات الخارجية ، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضمن للدول المضيفة ، الاستخدام الأمثل لما يوفره لها من موارد مالية ، ذلك أن المستثمر الأجنبي لا يقدم على توظيف أمواله في مشاريع استثمارية مباشرة ، إلا بعد إخضاعها لدراسات دقيقة ، تقضي بجدواها الاقتصادية ، كما أنه وحتى تستطيع هذه الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها توفير مناخ استثماري ملائم ، ولعل السياسة المالية بأدواتها هي من يمكنه تحقيق ذلك ، فالسياسة المالية المرغوبة هي التي تكون قادرة على جذب هذه الاستثمارات ، فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن تحفيزات و إعفاءات واضحة و مرنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار ، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية .

والجزائر من بين الدول التي اهتمت بالاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الاقتصادية منذ مطلع التسعينيات إلى غاية يومنا هذا ، من خلال استصدار حوصلة من التشريعات والقوانين التي تضمنت في جزء منها تشجيع نسيج الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي، إضافة إلى الاعتماد بشكل محوري على أدوات السياسة المالية كمنفذ لاستقطاب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : والتي نصت على أن السياسة المالية في الجزائر تخضع للجباية البترولية ، وتم تأكيد صحة هذه الفرضية ، حيث أنه من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب التطبيقي ، تم ملاحظة تطور إيرادات الجباية البترولية خاصة منذ سنة 2006 ، لتنخفض بعدها سنة 2013 بقيمة 3678.1 مليار دج بعد أن حققت في السنة الماضية ما قيمته 4184.3 مليار دج ، وهذا راجع إلى الانعكاسات الناجمة عن الهجوم على مجمع تقنتورين ، والذي أثر سلبا على حجم الإيرادات البترولية ، كما عرفت كذلك انخفاضا سنة 2015 بما قيمته 1722.9 ، والسبب وراء ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط و التي وصلت حاليا إلى ما قيمته 36 دولار للبرميل الواحد ، وكذا ركود في الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الصيني.

الفرضية الثانية : نصت هذه الفرضية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة ، وقد تم تأكيد ذلك من خلال ملاحظة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ، والذي شهد ارتفاعا نسبيا خلال الفترة بين 2004 و 2009 ، لتزايد العائدات النفطية ، ثم سجل انخفاضا سنتي 2009 و 2010 وهذا راجع للتأثر بالأزمة العالمية ، أما فيما يخص سنة 2013 فقد انخفض مرة أخرى حجم الاستثمارات الأجنبية ليبلغ قيمة 2661 مليون دولار ، بعدما كان 3052 مليون دولار سنة 2012، وذلك بسبب الهجوم على مجمع تقنتورين، الأمر الذي أدى إلى هروب المؤسسات المالية الكبرى العاملة في قطاع المحروقات ، وعدم إقبال الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

الفرضية الثالثة : تنص على وجود علاقة ضعيفة بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتم تأكيد صحة هذه الفرضية، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الجزائر لم ترقى إلى مستوى تطلعات الأجانب ، ذلك أن هناك عراقيل حالت دون إقبال المستثمر الأجنبي على توطين استثماراته في الجزائر ، والتي من بينها قاعدة 51-49 ، قضية تحويل الأرباح (قضية سوناطراك مع شركات عالمية) ، بنية تحتية غير مجهزة ، وأخيرا مناخ الأعمال في الجزائر.

النتائج المتوصل إليها :

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع ، توصلنا إلى استخلاص جملة من النتائج نلخصها في النقاط التالية :

- تختلف و تتنوع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الزوايا التي ينظر إليها ؛
- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الدولية، والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار ، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت ضعف حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، رغم تحسنها في بعض السنوات ؛
- لا يزال قطاع المحروقات القطاع الجاذب للاستثمار في الجزائر ، فبالرغم من إحداث تغييرات في القوانين وسن تشريعات جديدة توفر المرونة للمستثمر ، إلا أن الجزائر تبقى في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوض أن تكون سوق للاستثمار ، و بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب في الجزائر و لا يزال بعيدا عن طموح و أهداف الدولة الجزائرية ؛

- رغم ما تنفقه الدولة من مبالغ لتجسيد البنى التحتية ، خاصة في ظل البرامج التنموية خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 يبقى مستوى الاستثمار الأجنبي ضعيف في الجزائر.

الاقتراحات :

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع ، إرتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات من شأنها تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، وهي كالأتي :

- مراجعة كافة القوانين المتعلقة بمنح الحوافز المالية للاستثمار، وإعادة صياغتها بصورة دقيقة و واضحة وملمة بكافة جوانب الاستثمار، بما يساعد على تعزيز كفاءة التشريع الوطني، ويحد من تعقيداته؛
- تقرير المزيد من الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين الأجانب ، وترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية ، والقرارات الاستثمارية ، التي تخدم أهداف التنمية الوطنية ؛
- تنمية القطاع الاستثماري الخاص المحلي، باعتباره القناة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إعادة النظر في القاعدة 51-49 التي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب عائقا في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر؛
- إنشاء و تطوير جهات جمع ونشر البيانات والبحوث ، فضلا عن تكثيف جهود الترويج للاستثمار؛
- مكافحة الفساد و توفر قواعد المساءلة في ظل الشفافية الواضحة ؛
- إقامة استراتيجية تسويقية من قبل خبراء للترويج للفرص الاستثمارية ، لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

آفاق الدراسة :

بعد دراسة هذا الموضوع برزت جوانب أخرى جديرة بالبحث، تعتبر آفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة :

- أثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

- **الكتب**

1-أحمد الأشقر ، "**الاقتصاد الكلي**" ، ط1 ، دار الثقافة ، عمان : الأردن ، 2007 ،ص190.

2- اسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، "**مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)** "، ط1 ، دار وائل ، عمان :الأردن ،2004 ، ص195 .

3-أشرف السيد حامد قبال ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي** "، دار الفكر ، الإسكندرية ، مصر ، 2013.

4- اعمر يحياوي،"مساهة في دراسة المالية العامة"،دار الهومة ، الجزائر ،2005.

5-أميرة حسب الله محمد ،" **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** "،الدار الجامعية ، الإسكندرية : مصر ،2005/2004 .

6-جابر فهمي عمران ، " **الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية** "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية : مصر ، 2013.

7- حامد عبد المجيد دراز ، " **مبادئ الاقتصاد العام** " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998.

8-حامد عبد المجيد دراز ، "**السياسات المالية** "، الدار الجامعية ،الإسكندرية :مصر ، 2004.

9-حربي محمد موسى عريقات ،" **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** "، ط1 ، دار وائ ، عمان : الأردن . 2006

10-حسن كريم حمزة ، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي** "، ط1 ،دار صفاء ، عمان :الأردن ، 2011

11-ماجد أحمد عطاالله ، "**إدارة الاستثمار** "، ط1 ، دار أسامة ، عمان : الأردن ،2011

12- حسين عواضة ،عبد الرؤوف قطيش ، "**المالية العامة**" ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت :لبنان،2013.

13- خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، "**أسس المالية العامة** " ، ط2 ، دار وائل ، عمان : الأردن ،2005 .

14-خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي ، "**مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**" ، ط5 دار وائل ، عمان : الأردن ، 2002.

15- خبابة عبد الله ،"**أساسيات في اقتصاديات المالية العامة**" ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية : مصر ، 2009.

16-رضا عبد السلام ، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** " ، ط1 ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 .

17-زينب حسين عوض الله ، "**مبادىء المالية العامة**"، الدار الجامعية ،مصر ،1998.

18- سعيد عبد العزيز عثمان ، " **مقدمة في الاقتصاد العام** "، الدار الجامعية ، مصر ، بدون سنة نشر .

19- سعيد علي محمد العبيدي ، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ط1 ، دار دجلة ، عمان : الأردن ،2011.

20- سوزي عدلي ناشر، "**أساسيات المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر ،2009.

21-طارق الحاج، "**المالية العامة** "، ط1، دار صفاء، عمان: الأردن، 2009.

22- طاهر مرسى عطية ، "**إدارة الأعمال الدولية** "، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 2001.

23-عادل أحمد حشيش ، **أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992.

24-عبد السلام أبو قحف ، " **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة** " الإسكندرية:مصر ،2001.

25-عبد السلام أبو قحف ، " **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية:مصر ،2003.

26-عبد المطلب عبد الحميد ،" **العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)**" ، الدار الجامعية الإسكندرية:مصر ،2006.

27-عبد المطلب عبد الحميد ،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** "، ط1 مجموعة النيل العربية ، 2003.

28- عبد المطلب عبد الحميد ،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي**" ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية ،مصر.

29- عصام عمر مندور، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية** " دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية : مصر،2010 .

30-علي زغدود ، "**المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2005 .

31-عمر صقر ، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** "، الدار الجامعية ، قطر ، 2003/2002.

32-فوزي عطوي ،"**المالية العامة**" ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت:لبنان ، 2003.

33- لعمارة جمال ، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"،ط1 ،دار الفجر ،مصر ،2004.

34-محرزي محمد عباس ، "**اقتصاديات المالية العامة'** ، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2008.

35-محمد الصغير بعلي ،يسرى أبو العلاء ، "**المالية العامة**" ، دار العلوم ،الجزائر ، 2003.

36- محمد طاقة ،هدى الفراوي ،"**اقتصاديات المالية العامة**" ، ط1 ، دار المسيرة ،عمان:الأردن ،2007.

37-محمد علي إبراهيم العامري ، "**الإدارة المالية الدولية** "، ط1 ، دار وائل ، عمان : الأردن ،2013.

38-محمد فوزى أبو السعود ، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي** "،الدار الجامعية ، الإسكندرية : مصر، 2004 .

39- محمد فوزى أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية:مصر، 2014.

40-محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ،"**مبادئ المالية العامة** "، ط1 ،دار ، المسيرة ، عمان : الأردن ،2007.

41-مدحت القريشي ، "**التنمية الاقتصادية** "، ط1، دار وائل ، عمان :الأردن ،2007.

42-منصوري الزين ، " **تشجيع الاستثمار الأجنبي و أثره على التنمية الاقتصادية** " ،ط1، دار الراية المملكة الأردنية الهاشمية ، 2012.

43-مؤيد عبد الرحمن الدوري ، طاهر موسى الجنابي ،"**إدارة الموازنات العامة**" ، دار زهران ،عمان :الأردن ،2000.

44-نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، "**الاقتصاد الكلي مبادىء وتطبيقات** " ، ط1 ، دار الحامد ، عمان : الأردن ،2006.

45-نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**" ، ط1، دار المناهج ،عمان : الأردن ،2005.

46- هشام مصطفى الجمل ،" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)** "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية :مصر، 2006 .

47-هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** ، ط1 ،دار الفكر، عمان : الأردن ،2000.

48-هيفاء غدير، "**السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري** "، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق:سوريا ، 2010 .

- **الرسائل الجامعية :**

أ -مذكرات الدكتوراه:

1-بن عزة محمد ، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015 .

2-جمال بلخباط ، "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة ،الجزائر ،2014-2015.

3-جوامع لبيبة، "**أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة: الجزائر ،مصر والسعودية**"- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

4-خرافي خديجة،" **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

5-درواسي مسعود ، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 2004/1990)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006/2005.

6-دلال بن سمينة ، "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،الجزائر ، 2013.

7- سعيدي يحي ،" **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007/2006 .

8- سميرة بوعكاز ، "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015.

9- صفيح صادق، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد -دراسة حالة الجزائر**"- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

10-طاوش قندوسي ، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**- ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013-2014 .

11-عبد الكريم بعداش ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005/1996** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر ، الجزائر 2008/2007.

12-كريمة فرحي، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا ، مصر والجزائر**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، جمعة الجزائر الجزائر ،2013/2012،ص159.

13-منصور داود ، "**الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016.

14-نورية عبد محمد ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010**،أطروحة دكتوراه، فلسفة علوم بحوث العمليات ، جامعة سانت كليمنتس ، الأردن ،2012.

ب مذكرات الماجستير :

1-أريا الله محمد ، "**السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر** "– مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 /2011.

2-أزهر بدر منيف العنزي ، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001**- مذكرة ماجستير في القانون الخاص ، جامعة الشرق الأوسط ،2012.

3-أوشن ليلى ، "**الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، مذكرة ماجستير في القانون تخصص قانون التعاون الدولي ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ،2011.

4-إيمان مودع ،"**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (2007/1991)**" ،مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك ، الأردن ،2010 .

5-بن داودية وهيبة ،" **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995 /2004) مع التركيز على حالة (الجزائر ، مصر ، المغرب ، تونس)** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، (2004-2005) .

6-بن نواز بومدين ،" **النفقات العامة على التعليم** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010 .

7-بندر بن سالم الزهراني ،" **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 2000/1970)** "، مذكرة ماجستير ، قسم الاقتصاد ،جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2004 .

8-بودخدخ كريم، " **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009-2010.

9-بوزيان عبد الباسط ، "**دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف، الجزائر ،2007.

10-ثابتي خديجة ،" **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**" ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2001-2012.

11-حنان شناق ، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر،2008 -2009.

12-خاطر اسمهان ،" **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي -دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي "-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة الجزائر ، 2013/2012 .

13-ساعد بوراوي ،" **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر ،تونس،المغرب)دراسة مقارنة "،مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة ، الجزائر ،2008/2007.

14-سالكي سعاد، "**دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض بلدان المغرب العربي –**"، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان الجزائر، 2011/2010.

15-الشيخ أحمد ولد الشيباني، "**فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا-** " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة ، جامعة سطيف ، الجزائر ،2013/2012 ، .

16-عبو هودة ، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة الشلف ، الجزائر ،2007-2008 .

17-عفيف عبد الحميد ، "**فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة _الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2013-2014.

18-عمار زودة ، " **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة ، الجزائر،2008/2007.

19-عمر يحياوي ، "**دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**" ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2012-2013.

20-فيصل حبيب حافظ ، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربي ة السعودية** "مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004 /2005 .

21-كريمة قويدري ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010/2011 .

22-كمال سمية، "**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير، تخصص قانون خاص، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2002-2003.

23-لعماري وليد، "**الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في القانون تخصص قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010/2011.

24-لقراف سامية ، " **الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011.

25-لؤي فتحي محمد نصر ، "**دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين** " ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية ، غزة : فلسطين ، 2008.

26-محمد صالح الجلال، "**دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (2003/1990)**- "مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005/2004 .

27-مصباح بلقاسم ،" **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)**" مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر ،2005 /2006 .

28-معط الله أمال ، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**- ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة تلمسان الجزائر.

29-ناصري نفيسة، "**أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010.

ج- مذكرات الماستر

1-زويش سمية ، "**السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر (2004/2000)**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المال والبنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ،2015/2014.

2-سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، " **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(2014/2000)**-" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك جامعة البويرة ، الجزائر ، 2014/2013.

- **الملتقيات:**

1-البشير عبد الكريم ،" **انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر**" ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات:الآفاق والتحديات، جامعة الشلف ، الجزائر بدون سنة.

2-سعد محمود الكواز ،" ا **لاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على الأقطار النامية** " ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، جامعة الموصل ،العراق ، يومي : 14و15 نوفمبر 2005.

3-عبد المجيد أونيس ، "**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع وآفاق-** " ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17 و18 أفريل 2006.

4-عبد المجيد تيماوي ، مصطفى بن نوي ، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**" ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17و18 أفريل 2006.

5-عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، "**البيئة الملائمة لحذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي** "، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى طرابلس، ليبيا .

6-محمد منير حساني، "**اعتماد الجزائر القانون الاتفاقي الاستثماري لتشجيع الاستثمار وتشجيعه**" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

7-مصطفى عبد الله الكفري ، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**" ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،سوريا (2010/1/5-2010/5/25). .

- **المجلات :**

1-أحمد زكرياء صيام ،"**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**" ، مجلة شمال إفريقيا ،العدد الثالث،الشلف، الجزائر.

2-بعلوج بولعيد ، "**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ،الجزائر.

3-بودرامة مصطفى ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات** "،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد التاسع ، جامعة سطيف ، الجزائر ،2009.

4-بولرباح غريب ،" **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**" ،مجلة الباحث، العدد10، جامعة الوادي،الجزائر، 2012.

5-حمدي فلة ، حمدي مريم ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**" ، مجلة المفكر ، العدد06 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، الجزائر.

6-خزامى عبد العزيز الجندي ، "**الاستثمار في الجمهورية العربية السورية** " ، مجلة دمشق ، العدد الثاني سوريا ، 2010.

7-ريحان الشريف ،هوام لمياء ، "**دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**" مجلة كلية بغداد ، العدد35،العراق،2013 .

8-زايري بلقاسم ،البشير عبد الكريم ،" **أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية** "،بحوث اقتصادية عربية،العدد 50، الجزائر،2010 .

9-زرقين عبود ،نورة بيري ،"**محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر ،تونس والمغرب(دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 2012/1996)**"،مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، الجزائر ديسمبر 2014.

10-زيدان محمد ، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الأول ، الشلف ،الجزائر.

11-سعيدي يحي ، " **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** "، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، العدد31، جامعة المسيلة،الجزائر ،جوان 2009.

12-طالبي محمد ، "**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06،الجزائر.

13-عادل عيسى الوزني ،"**دورالغرف الصناعية والتجارية العربية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة** "مجلة بحوث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2009.

14-عبد الحميد بوخاري ،" **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية** "،مجلة الباحث ،العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر2012.

15-عدنان غانم ،لبنى المسيبلي ، " **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية** "،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 19،العدد الثاني ،2003.

16-عدنان مناتي صالح ، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية،العراق ،2013،

17-فطيمة حفيظ ، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية** "، بحوث اقتصادية عربية ، العدد خمسون ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2010.

18-محمد داودي ، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:دراسة قياسية** "، الثالث عشر ، العدد الثاني ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، الكويت.

19-منور أوسرير ،نذير عليان ،"**حوافز الاستثمار الخاص**" ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد2 ، ماي2005 ، الشلف ، الجزائر.

20-ناجي بن حسين ،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد2،الجزائر 2009.

21-هويدي عبد الجليل ، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية** ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 06 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014.

22-وصاف سعيدي قويدري ، محمد ، "**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والحواجز** " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 8،الجزائر ، 2008 .

23-ونادي رشيد ، " **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية** "، مجلة أبحاث اقتصادية ، العدد التاسع ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، جوان 2011 .

24- يوسف مسعداي، "**تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** "، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الثالث ، الجزائر ، جوان 2008..

- **التقارير:**

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن ،2004.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008، العدد 4،السنة ،2007

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.

4-التقرير السنوي لأداء الاستثمار،المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للاستثمار،2014.

5-تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمارات،2015.

- **النصوص القانونية والوثائق الرسمية:**

1-القانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 ، المتضمن قانون الاستثمارات.

2-المواد 23،35،24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

3-المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية .

4-قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

5-تقرير البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول.
6-أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية ، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.
7-المادتين 217 ،222 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2016.
8-قانون المالية 2015،الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد78،الموافق لـ31ديسمبر2014 .

9-التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72،الموافق لـ31 ديسمبر2015.

ثانيا:باللغة الأجنبية

- **الكتب:**

1-Raymond Muzerllec،"**Finance Publique**" ، sirey،15 éme édition،paris،2009.

- **المجلات:**

1-HussienAlasrag **, foreign direct investementdevlopementpoliciies in the Arab countries** , MPRA PAPER No.2230 , march 2007.

- **التقارير:**

1-silviocontessi and Ariel weinberger **, foreign direct investement , productivity , and countrygrouth :** Anoverview , federal reserve banck of ST , march/april 2009.

ثالثا : المواقع الالكترونية

1-http://www.bank-of-algeria.dz

2-htt://www.andi.dz

3- www.weforum.org

4 - http://oapecdbsys.oapeq:orq:8080/apex/f?p=101:34:::NO:RP

5- www.unctad.org/fr

6- http// :www.heritage.org

7- http://arabic.doingbusiness.org/

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي أخذت حظها من الدراسات في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والمحللين، لما له من وقع إيجابي على اقتصاديات الدول نامية كانت أو متقدمة ، من منطلق اعتباره منفذا هاما لتحقيق النمو والتنمية إضافة إلى مساهمته في جلب التكنولوجيا الجديدة والمتطورة .

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق ذلك من خلال تسطير ترسانة من التشريعات والقوانين التي تعد عامل جذب لاستقطاب أكبر حجم من هذا الاستثمار .

ولتحقيق الهدف المنشود تم الاعتماد على أدوات السياسة المالية المتمثلة الإنفاق العام والسياسة المالية، غير أن وجود جملة من العراقيل والقيود حالت دون ذلك ،وهو ما يحد من مفعول السياسة المالية كأداة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام ، السياسة المالية ،السياسة الضريبية ، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Summary

Foreign Direct Investment Is one of the themes that received attention in the recent years by many researchers and analysts because of its positive impact on the economies of both developed and undeveloped countries ,since it is an important outlet to achieve growth and development , in addition to its contribution in bringing new and cutting –edge technology.

Algeria alike other countries, seeks to achieve this growth and development through setting an arsenal of legislations and laws which are considered as a magnet to attract the largest volume of this investment.

To fulfill the desired goal it has been relied on fiscal policy tools; public expenditure and tax policy. But the existence of a campaign of obstacles and restrictions prevented that and this nullifies the effect of fiscal policy as a tool to attract foreign direct investment.

Key words: Public Expenditure, Fiscal Policy, Tax Policy, Foreign Direct Investment.